الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
في العلوم اقتصادية
تخصص : إقتصـــاد كمـــــي

العنـــوان

أثر الناتج المحلي الإجمالي الخام على الإنفاق الحكومي

دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2017

إعدد الطـالب : بالقـــط فيصـــل

لجنـــة المنـــــاقشـة :

الاسم واللقب	الجـــــامعة	الصفـــــة
د. حنـــان بقـاط	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيســـــا
د.طـــارق قدوري	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفـــا
د. عـــــادل زقرير	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	المشرف المساعد
أ .عـــادل كدودة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشـــــا

السنة الجـــــامعية 2018/2017

ملخـــص :

تقوم هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بنوعيه نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2017 وهذا باستخدام الأساليب القياسية الحديثة.

وقد خلصنا من دراستنا هذه أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد مدعم من طرف الدولة، وأن النفقات الحكومية تعتمد على ريع النفطي، وعند دراسة العلاقة بين المتغيرات وهذا حسب المعطيات المتاحة وجدنا أنه يوجد علاقة متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز، كما يوجد توازن في الأجل الطويل بينهم وإن حدث اختلال في الأجل القصير عن وضع التوازن وهذا باستعمال نماذج VECM نماذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

الكلمات المفتاحية : الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي،الجزائر، سببية جرانجر، نماذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM.

ABSTRACT :

The study analyzed the causal relationship between the Gross Domestic Product (GDP) and government, expenditure by the quality of management agreements and processing expenditures in algeria from 1990 to 2017 by using modern standard methods.

We concluded from this study that algeria's economy is a state subsidized economy and that government expenditures dependent oil revenues, in studying the relations hip between variables we find that there is a reciprocal

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله وعليه وسلم.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث

ونخص بالذكر الدكتور قدوري طارق لإشرافه على البحث وما بذله من جهد علمي وملاحظات قيمة ومتابعة مستمرة لمراحل انجازه.

وأتقدم بالشكر والتقدير أيضا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم للقراءة والتقسيم.

الإهـــداء

أهـــــــدي هـــذا العمـــل

إلـــى أمـــي أطـــال اللـــه فـــي عمرهـــا وجعلهـــا سنـــدا وذخـــرا دائمـــا لـــي

إلـــى روح والـــدي رحمـــة اللـــه وأسكنـــه فســـيح جنـــانه

إلـــى رفـــيقة دربـــي زوجتـــي العزيـــزة.

الفهرس

شكر وتقدير .....

الإهداء .....

ملخص .....

الفهرس .....

قائمة الأشكال.....

قائمة الجداول.....

قائمة الملاحق .....

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول : عموميات حول الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

تمهيد **09**

المبحث الأول : ماهية الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه **10**

المطلب الأول: مفهوم الناتج القومي الإجمالي GNP والناتج المحلي الإجمالي GDP..... **10**

الفرع الأول : تعريف الناتج المحلي الإجمالي..... **10**

الفرع الثاني : إجمالي الناتج المحلي والأسعار..... **11**

المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي..... **11**

الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي ($Nominal\ GDP_N$)..... **11**

الفرع الثاني : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($Real\ GDP_R$)..... **12**

المطلب الثالث : قياس الناتج المحلي الإجمالي **13**

الفرع الأول : طريقة القيمة المضافة..... **13**

الفرع الثاني : طريقة الدخل المكتسب (الموزع)..... **13**

الفرع الثالث : طريقة الإنفاق الوطني..... **14**

المطلب الرابع : إجمالي الناتج المحلي الفعلي والمحتمل Actual، Natural **15**

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي..... **16**

المطلب الأول : تعريف الإنفاق الحكومي، أركانه، قواعده وصوره..... **16**

الفرع الأول : تعريف الإنفاق الحكومي..... **16**

الفرع الثاني : أركان النفقات الحكومية **16**

1- النفقات العمومية هو مبلغ نقدي..... **16**

2- صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها..... **17**

3- النفقة العامة تحقق النفع العام..... **17**

الفرع الثالث : قواعد وضوابط الإنفاق الحكومي..... **18**

1- قاعدة المنفعة القصوى..... **18**

2- القاعدة الاقتصاد والتدبير..... **18**

3- قاعدة الترخيص..... **18**

الفرع الرابع : صور النفقات الحكومية..... **18**

المطلب الثاني : التقسيمات العلمية والاقتصادية للإنفاق الحكومي..... **19**

الفرع الأول : تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي النظري..... **19**

1- تقسيم النفقات العامة حسب الدورية النفقة..... 20
2- تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها..... 20
3- تقسيم النفقات العامة حسب وظيفتها..... 21
4- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرتها..... 21
الفرع الثاني : تقسيم النفقات حسب المعيار الوضعي (العملي)..... 21
المطلب الثالث : ظاهرة تزايد النفقات الحكومية ومفهوم ترشيد النفقات..... 22
الفرع الأول : ظاهرة تزايد النفقات الحكومية..... 22
1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي..... 22
2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي..... 23
الفرع الثاني : مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه..... 24
1- مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي..... 24
2- عوامل نجاح ترشيد الإنفاق الحكومي..... 25
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي..... 26
الفرع الأول : تأثير الإنفاق العام على الناتج الوطني..... 26
الفرع الثاني : آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني..... 26
الفرع الثالث : آثار الإنفاق العام على توزيع الدخل..... 27
الفرع الرابع : الآثار النفقات الحكومية على الأسعار..... 28
الفرع الخامس: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة..... 29
1- الميل المتوسط للنفقات العامة..... 29
2- الميل الحدي للإنفاق العام..... 29
3- المرونة الدخلية للنفقات العامة 30
4- نصيب الفرد من النفقات العامة..... 30
خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني: اثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تحليلية قياسية.

المبحث الأول : مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية 33
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية..... 33
الفرع الأول : تعريف الاقتصاد القياسي..... 33
الفرع الثاني : تحليل السلاسل الزمنية..... 33

1- تعريف السلسلة الزمنية..... 34
2- مركبات السلسلة الزمنية..... 34
3- الكشف عن المركبات السلاسل الزمنية..... 34
الفرع الثالث : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية..... 34
1- تعريف السلسلة الزمنية المستقرة..... 35
2- تعريف السلسلة الزمنية غير المستقرة..... 35
3- الخصائص الإحصائية لصفة الاستقرار..... 35
أ- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي..... 36
ب- اختبارات الجذر الوحدة Unit Root Test..... 36
ج- اختبار ديكي وفولر dickey-fuller (DF) test..... 37
د- اختبار ديكي وفولر الموسع dickey-fuller (DFA) test 38
الفرع الرابع : دراسة التكامل المشترك..... 38
1- اختبار جوهانسن (Egle- Granger Test)..... 39
2- نموذج تصحيح الخطأ..... 39
3- صيغة نموذج تصحيح الخطأ ECM..... 39
4- اختبار عدد أشعة التكامل المشترك لـ (Johansen Juselius Test)..... 40
الفرع الخامس : دراسة السببية..... 41
1- تعريف السببية حسب Granger..... 42
2- إختبار السببية Granger..... 42

المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي في الجزائر 44
المطلب الأول : تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2017/1990)..... 44
المطلب الثاني : تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر (2017/1990)..... 47
الفرع الأول : تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر..... 47
1- نفقات التسيير (الجارية)..... 47
2- نفقات التجهيز (الاستثمار)..... 48
الفرع الثاني : تطور حجم النفقات الحكومية..... 50
الفرع الثالث : تحليل تطور مكونات النفقات الحكومية في الجزائر نفقات التسيير ونفقات التجهيز..... 53

1- تطور نفقات حجم التسيير 54
2- تطور حجم نفقات التجهيز 55
3- تطور نسبية نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي النفقات العامة..... 57
الفرع الرابع : مخططات التنمية في الجزائر 57
1- الفترة الانتقالية 1988-1998..... 58
2- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004..... 58
3- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009..... 59
4- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014..... 59
الفرع الخامس : تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 60
الفرع السادس : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي..... 60
1- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي..... 60
2 - نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي..... 62
الفرع السابع : المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي..... 63
2 - الميل الحدي للإنفاق الحكومي..... 63
2- الميل المتوسط للإنفاق الحكومي..... 63
المطلب الثالث : الأساليب القياسية لتحليل السلاسل الزمنية في الدراسة..... 65
الفرع الأول : تعريف بمتغيرات الدراسة..... 65
الفرع الثاني : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية..... 65
1- التحليل الرسم البياني للسلاسل..... 66
2- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي..... 66
3- إختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey and Fuller 68
الفرع الثالث : اختبار التكامل المشترك..... 72
الفرع الرابع : اختبار سببية لجرانجر..... 74
الفرع الخامس : تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM واختبار صلاحيته..... 75
1- دراسة معنوية معاملات التكامل المشترك..... 76
2- دراسة معنوية مُعَاملات نموذج تصحيح الخطأ..... 76
3- المرونات الخاصة النموذج..... 78
4- إختبار معنوية معالم النموذج..... 78
5- إختبار المعنوية الكلية للنموذج..... 79
6- معامل التحديد R^2..... 79

خلاصة الفصل..... 80
الخاتمة العامة..... 82
قائمة المراجع..... 88
الملاحق..... 94

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017)	44
02	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	49
03	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2017 حسب القطاعات	49
04	تطور النفقات الحكومية في الجزائر (1990-2017)	50
05	تطور النفقات الحكومية ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر (1990-2017)	53
06	تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017)	61
07	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2017)	62
08	الميل الحدي والميل المتوسط للإنفاق الحكومي للجزائر 1990-2017	64
09	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGDP.	67
10	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGDP) باستعمال النموذج الثالث	68
11	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGDP) باستعمال النموذج الثاني	69

12	تحديد درجة التأخيرp للنموذج	72
13	دراسة التكامل المشترك (إختبار جوهانسن)	73
14	دراسة السببية بين المتغيرات (إختبار جرانجر للسببية)	74
15	معاملات معادلة الأجل الطويل لنموذج VECM.	75
16	معاملات معادلة الأجل القصير لنموذج VECM.	75
17	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	76و77
18	المرونات الخاصة النموذج في للأجل الطويل والقصير	78
19	نتائج إختبار معالم نموذج تصحيح الخطأ	79

قائمـــــة الأشكـــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي النظري	19
02	شكل السلسلة المستقرة وغير المستقرة	35
03	منحى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017)	45
04	تقسيم الإنفاق الحكومي في الجزائر	48
05	منحى تطور النفقات الحكومية في الجزائر (1990-2017)	51
06	منحنى تطور نفقات التسيير والتجهيز بالمقارنة مع إجمالي النفقات العامة	54
07	منحنى تطور نفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	60
08	المنحى تطور نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2017)	63
09	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الأصلية	66

قائمـــــة المـــــلاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LG	94
02	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGS	94
03	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (LGS) باستعمال النموذج الثالث	95
04	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (LGS) باستعمال النموذج الثاني	95
05	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (LGI) باستعمال النموذج الثالث	96
06	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (LGI) باستعمال النموذج الثاني	96
07	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGDP) باستعمال النموذج الثالث	97
08	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGDP) باستعمال النموذج الثاني	97
09	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGDP) باستعمال النموذج الأول	97
10	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGS) باستعمال النموذج الثالث	98

11	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGS) باستعمال النموذج الثاني	98
12	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGS) باستعمال النموذج الأول	98
13	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGI) باستعمال النموذج الثالث	99
14	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGI) باستعمال النموذج الثاني	99
15	دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية لـ (DLGI) باستعمال النموذج الأول	99
16	دراسة إستقرارية للسلسلة بواقي باستعمال النموذج الثالث	100
17	دراسة إستقرارية للسلسلة بواقي باستعمال النموذج الثاني	100
18	دراسة إستقرارية للسلسلة بواقي باستعمال النموذج الأول	100

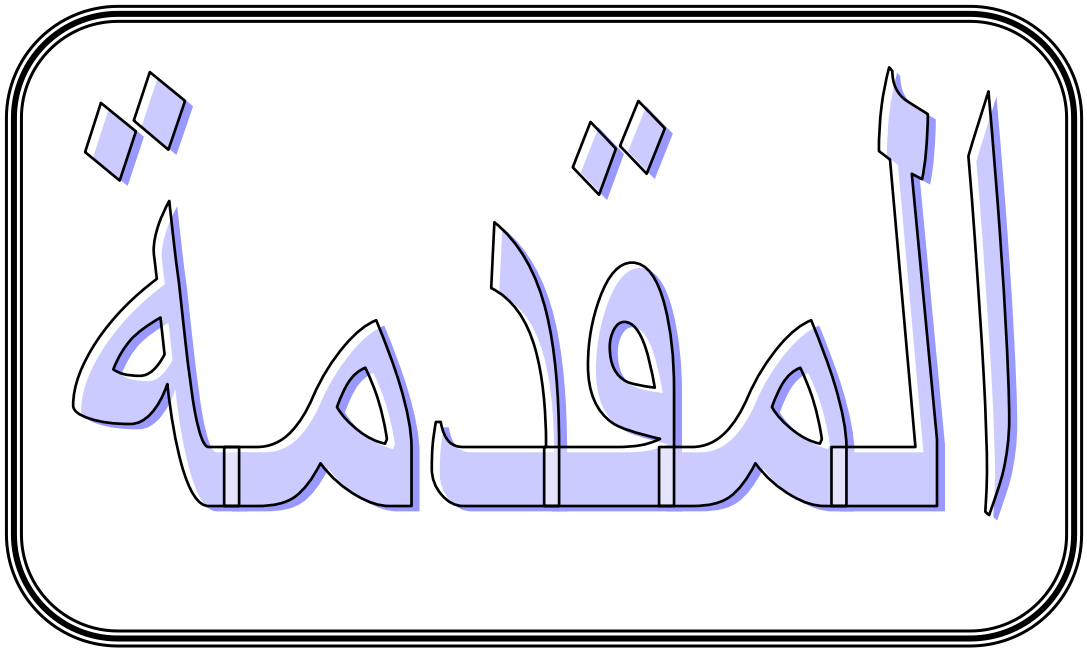

تمهيد

يعتبر تحسين الناتج المحلي الإجمالي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم دون استثناء سواء كانت متقدمة أو نامية، باعتباره مؤشر لقياس الأداء الإقتصادي ومدى كفاءته، وهو جزء من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي القرار إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي بالضرورة إلى تحسن مستوى المعيشة، وهذا بتحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل وكذلك التضخم، والسياسات المالية التي تتبعها الدولة هي من أهم العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

ويعتبر الفكر المالي حديث العهد في السياسة الاقتصادية قياسا بما كان عليه من قبل، بحكم أن أكبر المدارس الاقتصادية تأثيرا في الفكر الاقتصادي هي المدرسة الكلاسيكية التي كانت نقدية التوجه، وقد أثبت الفكر النقدي عجزه آنذاك في التصدي للازمة الاقتصادية أزمة الكساد العالمي سنة 1929 والتي صاحبها اختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة، أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، في هذا الوقت برز المفكر الاقتصادي جون مايناردكينز، الذي عمل على نقد الفكر النقدي الذي كان حسبه يقوم على مبادئ غير واقعية، بالمقابل عمل على تطوير الفكر المالي بوضع قواعده ومبادئه، وهذا بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية مستندا في ذلك على أهم أدوات السياسة المالية وهو تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وهذا باستخدامها الإنفاق الحكومي.

ومن المعلوم أن المدرسة الكلاسيكية قد اهتمت بجانب العرض، بعكس الفكر الكينزي الذي ركز على جانب الطلب، الذي من مكوناته الإنفاق الحكومي، وهو يساهم في تنشيط الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة كبيرة.

والجزائر كغيرها من الدول التي تعرضت للاحتلال فقد تباينت المحطات والمراحل الإنمائية في مسارها الاقتصادي منذ استقلالها، وفقد ورثت نظاما يمكن أن نسميه بالرأسمالي نتيجة ارتباطها باقتصاد المستعمر الفرنسي، بعد ذلك تبنت الخيار الاشتراكي، وهذا مما نلاحظه من التدخل المطلق للدولة في الحياة الاقتصادية، والاعتماد على الصناعات الثقيلة، ثم ما لبثت هذه المرحلة حتى تغيرت لصالح مرحلة أخرى، وهي المرحلة الحالية حيث تم إعطاء فسحة للقطاع الخاص وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة أكثر في إحداث التنمية الاقتصادية،

ولقد شهد الاقتصاد الجزائر على عدة أزمات أهمها الأزمة البترولية سنة 1986 التي نتج عنها هشاشة وتدني الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة، واتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال خلال الفترة 1999/1990، بينما شهدت الفترة مابين 2009/2001 برامج انفاقية تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار المحروقات، والمتمثل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصت لهما الدولة مبالغ مالية ضخمة من اجل الرفع من مستويات التنمية، ثم البرنامج الخماسي 2014/2010 بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي، هذا كله يبرز إرادة وجهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة الإنفاق الحكومي ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

1- أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في الإسهام الكبير للإنفاق الحكومي في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائر، وذلك إذا وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات اقتصادية مهمة، وبخلاف ذلك فإن توجه الإنفاق الحكومي نحوى قطاعات اقتصادية غير حيوية.

2- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- إبراز الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.
- تحليل أثر الناتج المحلي الجمالي على الإنفاق الحكومي في الجزائر.

✍ تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

3- إشكالية الدراسة :

خضعت العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، ويمكن التفرقة بين رؤيتين مختلفتين تتعلق الأولى بقانون فانجر، والذي يرى أن العلاقة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، أما الرؤية الثانية فتتعلق بالفكر الكنزي الذي ترى بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي يسبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك هناك وجهة نظر ثالثة جمعت بين الرؤيتين السابقتين، حيث توصلت إلى وجود علاقة متبادلة، ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي الخام على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017 ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها وهي :

- مفهوم للناتج المحلي الإجمالي ومكونته؟
- مفهوم الإنفاق الحكومي و أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية ؟
- ما مدى تجاوب نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر للتطورات التي عرفها الإنفاق الحكومي؟
- هل للناتج المحلي الإجمالي أثر سلبي أو ايجابي على الإنفاق الحكومي ؟ وما هو اتجاه العلاقة السببية؟ وهل توجد علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل ؟

4- فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ هناك علاقة سببية متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز؛
- ✓ هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات ؛
- ✓ يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر تأثير إيجابيا لكن ضعيفا ؛

5- حدود الدراسة :

يتضمن الإطار المكاني للبحث دولة الجزائر كدراسة حالة، بينما يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2017 أي 28 سنة، وقد تم اختيار هذه الفترة لأنها تعتبر بداية تحول الفعلي الاقتصاد الجزائري من الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

6- منهجية الدراسة وأدوات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن اجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي والمنهج التجريبي، حيث نعتمد على المنهج الأول في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول موضوع الدراسة، ومفاهيم عامة حول أسلوب التحليل المتبع، أما المنهج التجريبي أو ما يسمى بمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، فقد تم دراسة السلاسل الزمنية من حيث الاستقرار والتكامل بين المتغيرات والسببية وهذا باستعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وأخيرا دراسة صلاحية النموذج.

وتم الاستعانة بعدة مراجع من كتب، مذكرات، دراسات جامعية ، تقرير....

- شبكة الأنترنات من أجل الحصول على البيانات المحيثة ؛
- الاعتماد على البرامج المعلوماتية الإحصائية، Eviews 9 , Excel 7 ؛

7- صعوبات الدراسة :

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة كعائق أمام الباحث القياسي :

- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة ببنود الإنفاق قيد الدراسة المنشورة والتي تنقصها الدقة أحيانا.
- ✓ تنوع الإنفاق العامة وتعدد أغراضه، خاصة مع التعديلات على الوزارة وكثرة الصناديق وتداخل المهام.
- ✓ عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية لظاهرة المدروسة وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة، نجد فوارق كبيرة جدا.
- ✓ كذلك هناك قصور في التحليل الاقتصادي القياسي وسطحيته أحيانا، وهذا نظرا لتشعب الموضوع وحداثة بالاهتمام به، مما صعب علينا استقاء المعلومات الضرورية والهامة.

8- الدراسات السابقة :

- **دراسة Ram (1986)** : فقد قام رام باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي. الأولى: تستخدم الإنفاق الحكومي و الثانية تستخدم الإنفاق الخاص كمحدد لنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات لـ

115 دولة و ذلك لفترة 1960–1980م، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن للإنفاق العام أثارا ايجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت الدراسة، وثانيا أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادية موجبة.

◆ **زين العابدين بري**[1] : وتم دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة بين (1970–1998)، وكان هدف الباحث هو تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السعودية، وقد قام الباحث بتقدير إنتاجية الإنفاق الحكومي، وتقدير مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، وقد استخدم أسلوب حديث من خلال اختبار قانون " بارو" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح، وقد توصل إلى أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث أن القيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق موجبة 0.387، والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو 29% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي 23%.

◆ **دراسة بن عناية جلول والأستاذ سرير عبد القادر**[2] : حيث قاما الباحثان بتقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2014، وهذا بالاعتماد على نموذج بارو الذي يعتمد على دالة كوب دوغلاس الموسعة، في تكوين نموذج قياسي يظهر فيه الإنفاق الحكومي كأحد المتغيرات المفسرة لحجم الإنتاج، ولتقدير معلمات هذا النموذج تم استخدام نموذج VAR على السلاسل المستقلة، وذلك بعد أن أثبتت نتائج اختبار جوهسون عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، ولقد أستخلص إلى محدودية نماذج VAR خاصة من الناحية الاقتصادية.

◆ **دراسة حسيبة مداني**[3] : حيث قامت بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة 1980 و2014 ، ومن بين المتغيرات المدروسة الناتج المحلي الإجمالي، وقد استعملت أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR، وقد خلصت إلى وجود أثر غير ذي أهمية وضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] زين العابدين بري، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** (1970–1998)، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 15 العدد2، 2001.

[2] بن عناية جلول وسرير عبد القادر، **تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR** (2014 1980)، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016.

[3] حسيبة مداني، **أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر (1980 – 2014)**، جامعة برج بوعريريج الجزائر

◆ **دراسة خميرة بشير**[1] : والهدف من هذه الدراسة إلى محاولة اختبار وتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتم أستخدم بيانات السلاسل الزمنية من 1980 إلى 2014، وتم تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، وقد توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، ولعدم تحقق شرط التكامل المشترك، كذلك توصل الباحث إلى عدم وجود سببية في كلا الاتجاهين، وهذا باستخدام إختبار جرانجر للسببية.

◆ **دراسة Ibrhem mohamed**[2] : تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 في الأردن، استخدمت الدراسة بيانات السلسلة الزمنية وأخضعتها إلى تقنيات القياسي، وخلصت إلى وجود علاقة ايجابية للإنفاق العام الإجمالي على النمو الاقتصادي بشكل يتوافق مع النظرية الكنزية.

◆ **دراسة Ghalib** [3]: هدفت الدراسة بتحليل العلاقة بين أنواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأمد الطويل في السويد للمدة 1963- 2006 باستخدام منهج ARDL والتكامل المشترك واختبار باوندز Bounds، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية على المدى الطويل بين مجموع نفقات الاستهلاك الحكومي (باستثناء الدفاع) كنسبة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.

معظم الدراسات السابقة تؤكد أن تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي إيجابي في المدى القصير، أما في المدى الطويل أكد لنا أن زيادة الإنفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال دراستنا هذه نريد أن نسلط الضوء على اتجاه التأثير والمدة الأكثر تأثيرا وفق الاقتصاد الجزائري.

9- هيكل البحث :

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، واستنادا إلى الدراسات السابقة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، في الفصل الأول وبه مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الناتج المحلي ومفهومه وطرق حسابه....الخ، والمبحث الثاني قمنا بتعريف الإنفاق الحكومي وأظهرنا أركانه وأثره على المتغيرات الاقتصادية....الخ، أما الفصل الثاني وهو الفصل

[1] خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الجمالي في الجزائر (1980 – 2014)**، دراسة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة الجزائر، 2016.

[2] Ibrahem Mohamed, **al bataineh,the impact of government expenditure on economic growth in Jordon**, interdisciplinary jornal of contemporare research in business, vol 4, n 6, al-bayt university, Jordon,2012

[3] Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner's law , applied econometrics , Stockholm university .

التطبيقي للدراسة فتناولنا في المبحث الأول الجانب الوصفي لأدوات الدراسة، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي وكل من نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر، ثم قمنا بدراسة قياسية عن الأثر بينهما وتشمل على دراسة الاستقرارية، والتكامل المشترك ثم دراسة السببية وبعد ذلك استخراج نموذج الدراسة، وأخيرا قمنا باختبار صلاحية النموذج، وقد افتتحنا بحثنا هذا بمقدمة عامة التي تم طرح فيها الإشكال ووضع الفرضيات، وختمنا الدراسة بخاتمة عامة تم الإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول :

عموميات حول الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

تمهيد :

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، ورغم الموجات الليبرالية التي تنادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن الاهتمام بالسياسة المالية أصبح من أقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية، وتسعى السياسة المالية من خلال أدواتها والمتمثلة في الضرائب والنفقات الحكومية، إلى تحقيق جملة من الأهداف كغيرها من السياسات الأخرى، والمتمثلة أساسا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد مر الإنفاق الحكومي بعدة مراحل وذلك حسب النظريات التي كانت سائدة في تلك الفترة، فالفكر الكلاسيكي لم يهتم بالنفقات الحكومية، حيث كانت الدولة تحدد إيراداتها قبل نفقاتها، كسلوك الأفراد والمؤسسات، ويسمى هذا الأسلوب مبدأ الأولوية الإيرادات العامة*، كما كانوا يدعون إلى ضرورة حصر وتقييد الإنفاق الحكومي كما قال العالم Say* " إن أفضل النفقات أقلها حجما "، وقد عللت النظرية الكلاسيكية هذا المبدأ بقولها أن النفقات العامة تضمن بقاء الدولة، وأن الأفراد أقدر على استعمال الأموال من الدولة، بينما اهتم الفكر الحديث بالنفقات الحكومية، خصوصا بعد ظهور التحليل الكينزي** الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث لم تعد النفقات الحكومية مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسية الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وحجم التشغيل، والدخل الوطني، وإعادة توزيع الدخل، فامتدا هدف النفقات الحكومية إلى النطاق الإقتصادي والاجتماعي.

ومن أهم المتغيرات الاقتصاد الكلي التي لها علاقة بالإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي الخام الذي يعتبر جزء مهم من الحسابات الوطنية، وقد يشوب الناتج المحلي الإجمالي لبس وتداخل بين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة، لذلك كان لزاما أن نتطرق إليه بالتعريف وطرق حسابه.

* الإيرادات العامة هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدول في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وتعتبر الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق الحكومي، وتشمل على إيرادات الأصلية (دخل الدومين) والإيرادات المشتقة (الضرائب الرسوم والغرامات...الخ).

* هو عالم فرنسي ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكي، صاحب قانون المنافذ "" قانون ساي"" من مؤلفاته المشهورة "" دروس في الإقتصاد السياسي ""

** ينسب التحليل الكنزي إلى العالم الإقتصادي البريطاني جون مايناردكينز، صاحب كتاب النظرية العامة حول العمالة والفائدة والمال.

المبحث الأول : ماهية الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه :

التعرف على مفهوم الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع وعلى كيفية حسابه يعتبر كتمهيد لدراسة مكان الإنفاق الحكومي في نظريات أداء الاقتصاد الكلي، وهو من المفاهيم الاقتصادية الهامة والشائعة لكونه أكثر المعايير شمولا، والتي عادة ما يتناولها المختصون بالدراسة و المناقشة، وإذا ما أريد فهم العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة بين المتغيرات الاقتصادية، فلا بد من أن نفهم جيدا الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته و طرق قياسه.

المطلب الأول : مفهوم الناتج القومي الإجمالي GNP والناتج المحلي الإجمالي GDP :

إن مفهوم الناتج القومي الإجمالي (GNP) مشابه لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، سوى إن الناتج القومي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً، بينما الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً.

ويفضل الاقتصاديون استخدام الناتج المحلي باعتباره أَفضل مقياس لإنتاج الدولة، وقد باتت معظم الإحصائيات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلدٍ ما، بغض النظر عن جنسية من يقومون بذلك النشاط.

الفرع الأول : تعريف الناتج المحلي الإجمالي : " هو مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة .عادة ما تكون سنة "[1].

كما عُرف بأنه "هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل سواء أكانت وطنية أم أجنبية أي لا نميز بينها "[2].

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للإنتاج وليس للمبيعات، فإن السلع المنتجة أثناء السنة تحسب كجزء من الناتج المحلي الإجمالي سواء بيعت تلك السلع أو أضيفت إلى المخزون، وبوصفه مقياسا للإنتاج الجاري فإنه لا يتضمن كثيرا من المعاملات السوقية، فالمعاملات التي تضم سلعا مستعملة لا تدخل ضمن الناتج المحلي إذ أن هذه السلع حسبت في فترة سابقة كما تستبعد مشتريات الأسهم

[1] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2005 ، ص107 .

[2] بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 61.

والسندات هي الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك فإن العمولات المترتبة على هذه العمليات تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل ثمنا للخدمات ويستبعد من هذا الناتج أيضا الأرباح والخسائر الرأسمالية حيث لا تتولد من الإنتاج الجاري[1].

ومع أن الأنشطة الغير القانونية قد تنتج سلعا وخدمات إلا أن قيمتها السوقية لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنها غير مشروعة وبالطبع إذا ما حاول محاسبو الناتج المحلي حساب القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات فسوف يكون من الصعب أن يحصلوا على بيانات دقيقة.

وفي بعض الحالات يجب أن يقوم محاسبو الناتج المحلي بتقدير قيمة الإنتاج الشخصي الذي تم ولكنه لا يظهر في المعاملات السوقية ومثال ذلك قيمة الغذاء المنتج والمستهلك في المزرعة وإذا لم تدخل هذه القيم في الناتج المحلي الإجمالي فإنه سيقدر بأقل من قيمته الحقيقية.

الفرع الثاني : إجمالي الناتج المحلي والأسعار : لحساب الناتج المحلي الإجمالي تستخدم الأسعار السوقية إذ أنه غير ذي معنى أن نجمع الكميات الطبيعية من السلع المختلفة، وحتى ينصهر في رقم واحد إجمالي جميع المنتجات المتنوعة، غير أنه من سيخطر بباله قياس سلعة بمتر من خشب، أو بمتر من مطاط يميل طوله إلى الامتداد يوما فيوما. إذ أنها و بالدقة تلك هي إحدى المسائل التي يتحتم على الاقتصاديين حلها عندما يجعلون النقود تلعب دور أداة للقياس.

المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي :

الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي (GDP_N Nominal) [2] : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو عبارة عن المجموع الكلي للناتج الجاري أو الاسمي*، والمقصود بكلمة اسمي كمية من المشتريات الفعلية بالأسعار الجارية، ولا يعتبر الأخذ بالمفهوم الاسمي معبرا على التحليل الاقتصادي الكلي، طالما يمكن زيادته عندما ترتفع مستويات الأسعار ومع استخدام السلع السوقية تخلق مشكلة في

[1] ابدجمان مايكل، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر 1999، ص 41.

[2] ضياء مجيد المسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص13و14.

* الأسعار الجارية : وهي أسعار الفترة الزمنية التي يتم خلالها إنتاج السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي (الدخل المحلي) وعند حساب قيمة ذلك الناتج أو الدخل فأنه يسمى الناتج (الدخل) النقدي.

مقارنة الناتج الإجمالي في سنوات مختلفة، إذ كلا من الأسعار والناتج الحقيقي يميلان إلى التغير بمرور الزمن.

يعطي العلاقة التالية: $GDP_N = Q_1P_1 + Q_2P_2 + Q_3P_3 + \ldots\ldots + Q_nP_n$

حيث : Q كمية السلع والخدمات المنتجة.

P أسعار السوقية للسلع والخدمات المنتجة.

الفرع الثاني : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_R Real) : إن الناتج المحلي الإجمالي الذي حسب على أساس الأسعار الثابتة* يسمى بالناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالقيمة الثابتة للدينار أو بالدينار الحقيقي أو باختصار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_R)، وهذا المفهوم يتميز عن الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالقيمة الجارية أو الاسمية للدينار.

إن الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالأسعار الثابتة (سنة الأساس) يعتبر مقياسا دقيقا لأنه يستبعد أثر التغيرات في الأسعار و يبين التغيرات في الكمية المنتجة و بذلك يعكس بدرجة اكبر دقة القدر الإجمالي من السلع النهائية والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

ويعطي العلاقة التالية: $GDP_R = \frac{GDP_N}{PR} \times 100$ ، حيث : PR : الرقم القياسي للأسعار

وعلى ذلك يهتم الاقتصاديون بالتغيرات الحقيقية في الأرقام و الأحجام و نوعيات المشتريات، إن القيم الحقيقية تعكس السعر على ضوء أسعار سنة الأساس ، فعند اعتماد مثلا أسعار عام 1990 كسنة أساس، عندئذ تصبح مشتريات عام 2006 مقيمة بأسعار عام 1990، وان أي قيمة حقيقية مقاسه بأسعار سنة أساس معينة تكون قد أخذت بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار عبر السنوات.

* الأسعار الثابتة : وهي أسعار فترة زمنية معينة وغالبا ما تكون سنة معينة تسمى سنة الأساس ويتم استخدام سعر هذه السنة في حساب قيمة الناتج (الدخل) القومي لكل السنوات الأخرى ويسمى الناتج (الدخل) الحقيقي ويجب أن تكون سنة الأساس سنة طبيعية خالية من الحوادث والأزمات.

المطلب الثالث : طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

لقياس الناتج المحلي الإجمالي نستعمل ثلاث طرق وهي :

الفرع الأول : طريقة القيمة المضافة : عند القيام بعملية الإنتاج فإن جميع القطاعات تحتاج إلى سلع وسيطة تدخل في عملية الإنتاج إلى أن تصل إلى المستهلك في صورتها النهائية، هذه السلع الوسيطة تسمى بالقيمة المضافة لأن كل قطاع يضيف قيمة إلى العملية الإنتاجية.

ويمكن تعريف القيمة المضافة على أنها " قيمة الإنتاج النهائي لسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى"[1] .

حيث يتم حساب هذه القيمة كما يلي :

القيمة المضافة = مجموع قيم الإنتاج الإجمالي – مجموع الاستهلاكات الوسيطة (للسلع والخدمات)

ونستبعد الاستهلاكات الوسيطة حتى لا يحدث ازدواج في الحساب، والناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة هو عبارة على مجموع القيم المضافة.

ويعطى بالعلاقة التالية : $GDP = \sum_{i=1}^{n} VA$ ، **حيث :** VA القيمة المضافة، Added Value.

الفرع الثاني : طريقة الدخل المكتسب (الموزع) : الدخل الوطني يعادل مجموع الدخول المدفوعة لعوامل النتاج أو الدخول المحصل عليها بشكل أجور ورواتب، والريع الصافي لأصحاب الأرض، والفوائد الصافية لأصحاب رؤوس الأموال، والأرباح الصافية للمنظمين، وهذا خلال فترة زمنية معينة (عادة تكون سنة)[2].

وبالتالي نلاحظ أنه من اجل الوصول لحساب الدخل الوطني فإنه لابد من القيام بجمع الدخول الموزعة والمكتسبة لعناصر الإنتاج – أي التي تكتسب ولا توزع لأصحابها مثل الأرباح غير موزعة –

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 50.

[2] بريبش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 49،50 ، ص 51.

حيث نرمز للدخل الوطني الإجمالي بـ RNB ومنه الناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة يعطى بالعلاقة التالية :

$$GDP= RNB = RNF + Txi + Am - T$$

حيث :

RNF : الدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

Txi : ضرائب غير مباشرة

Am : إعانات إنتاجية

Tr : اهتلاك رأس المال.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ بأن الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي في النهاية هما إلا شيئا واحد، بحيث أنهما متساويان في القيمة النقدية في أي فترة من الفترات الزمنية، حيث أن الدخل الوطني ينظر إليه من زاوية اكتسابه والناتج الوطني الإجمالي من زاوية إنتاجه.

الفرع الثالث : طريقة الإنفاق الوطني[1] : في هذه الحالة فإن الدخل الوطني هو مجموع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وعليه يجب جمع الإنفاق كل القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد أو ما يسمى بالأعوان الاقتصاديين وهي :

- ✓ الإنفاق الخاص على السلع والخدمات النهائية (القطاع الاستهلاكي)، ويرمز له بالرمز C.
- ✓ الإنفاق العام والخاص على الاستثمار (القطاع الإنتاجي)، ويرمز له بالرمز I.
- ✓ الإنفاق الحكومي على الاستهلاك، ويرمز له بالرمز G.
- ✓ الإنفاق الخارجي (صافي الصادرات)، ويرمز له بـ NX=X−M حيث X الصادرات و M الواردات.

وبالتالي يمكن صياغة العلاقة التالية لحساب الناتج المحلي الخام بطريقة الإنفاق على النحو التالي :

$$GDP= C+I+G+(X-M).$$

[1] نفس المرجع السابق، ص 51.

المطلب الرابع : إجمالي الناتج المحلي الفعلي والمحتمل[1] : Actual، Natural

يعرف مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية الناتج المحتمل بأنه كمية الناتج المتوقعة في ظل العمالة الكاملة، أي ذلك الإنتاج الذي يمكن تحقيقه من خلال زيادة معدلات الاستخدام في ضوء الظروف العادية جدا.

لو أن اقتصاد ما سعى إلى تحقيق الناتج المحلي المحتمل فإن تحقيق العمالة الكاملة يصبح هدفا أساسيا، وعندما يزيد معدل الفعلي للبطالة عن المعدل العادي فإن مستوى الناتج الفعلي للاقتصاد يكون اقل من الناتج المحتمل، وذلك لان بعض الموارد الإنتاجية التي يمكن توظيفها تكون مستخدمة على نحو اقل كفاءة، والناتج المحتمل هو مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه وتعزيزه في المستقبل في ضوء مستوى معين لقوة العمل، والإنتاجية المتوقعة للعمل، والمعدل العادي للبطالة الذي يتناسب مع العمل الكفء لسوق العمل، وقد يختلف الناتج الحقيقي (الفعلي) عن الناتج المحتمل خلال فترات من الزمن، ومن مضمون المفهوم الخاص بالناتج المحتمل poteutiol output فكرتين أساسيتان هما :

أولها : الاستخدام الكامل للموارد في ذلك العمل.

ثانيا : الاقتصاد ذو القدرة المقيدة على زيادة العرض، وعلى ذلك فإن الناتج المحتمل قد نظر إليه على أنه الحد الأقل لمستوى الناتج الذي يتناسب مع الموارد المتاحة وإجراءات تنظيمية معينة.

ويتضمن تقديرات مستويات الناتج المحتمل ثلاث عناصر أساسية هي حجم قوة العمل، ونوعية (إنتاجية العمل)، والمعدل العادي للبطالة، وحيث أنه لا يمكن توقع هذه العوامل بشكل مؤكد، فليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على معدل الإنتاج المحتمل للاقتصاد.

[1] جيمس جوارتي وريجارد استروب، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمن، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، دار المريخ للنشر، 1999 ، ص 211،212.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي :

تلجأ الدولة إلى الإنفاق الحكومي إلى إشباع الحاجات العامة للفرد، فهو يعكس دور الحكومات في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي للمواطن، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

المطلب الأول : تعريف الإنفاق الحكومي، أركانه، قواعده وصوره.

الفرع الأول : تعريف الإنفاق الحكومي : من التعريفات الشائعة للإنفاق العام ما يلي :

" هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة "[1]، ويعرف كذلك بأنه " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة "[2].

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، من هذه الزاوية يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.[3]

الفرع الثاني : أركان النفقات الحكومية : للنفقة العامة ثلاثة أركان رئيسية وهي :

1- النفقات العمومية هو مبلغ نقدي : أي أن إنفاقها يظهر في صورة تدفقات نقدية، – ليس في صورة تدفقات مالية – هذه المبالغ النقدية تحررها الدولة كثمنًا لما تقتنيه من منتجات وخدمات من اجل تسيير المرافق العمومية، وكذلك ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها بنفسها، ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبهذا لا يندرج ضمن الإنفاق الحكومي إلا ما تنفقه الدولة في صورة نقود فقط، وهذا بخلاف الاستخدامات التقليدية المستعملة في السابق، ومثال ذلك المزايا العينية كالسكن المجانين، والمزايا النقدية كالإعفاء من الضرائب، والمزايا الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة، التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003 ، ص 68

[2] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014، ص 49

[3] **عادل احمد حشيش**،أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، سنة 1992، ص63.

الأفراد[1]، وكتقديم خدمات دون مقابل أو بمقابل رمزي كالعلاج والتعليم، كل هذا لا يدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

مما لاشك فيه أن استخدم الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي، وبدخول النقود في المعاملات الاقتصادية تخلت الحكومات على أسلوب المقايضة في التبادل، ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق الإنفاق الحكومي، ويرجع لعدة أسباب من أهمها[2]:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات الحكومية.
- عدم وجود صعوبات إدارية وتنظيمية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

2- صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها : يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي يخضع للقانون العام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة[3]، وعلية فإن النفقات التي ينفقها شخص خاص طبيعي أو معنوي، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت في شكلها النقدي وتحقق منفعة عامة، كبناء احد الأشخاص مسجد أو مركز صحي أو مدرسة.

3- النفقة العامة تحقق النفع العام : يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة، فبدون هذا الشرط لن تكون النفقة عامة حتى ولو كانت صدارة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف منها تحقيق النفع العام للمجتمع كتقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأفراد المجتمع مثل تقديم المساعدات النقدية للفقراء[4]. نهيك عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وغيرها.

---

[1] محمد الصغير بعلي، د يسرى ابو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2005، ص 24.

[2] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، سنة 2015، ص 106.

[3] حامد عبد المجيد دراز،د.السعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002، ص277

[4] محمد خصاونة ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفرع ثالث : قواعد وضوابط الإنفاق الحكومي : للإنفاق الحكومي قواعد عامة تحكمه أو ما يطلق عليه قانون أو دستور الإنفاق العام.

1- قاعدة المنفعة القصوى : أي أن تهدف النفقات إلى تحقيق اكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق اكبر رفهيه لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع.

2- القاعدة الاقتصاد والتدبير : وتعني تجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق بالمقابل الابتعاد على الشح والتقتير، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب على الدولة توفير رقابة مالية حازمة ويقظة، وجهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته الموكلة له، إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين[1].

3- قاعدة الترخيص : وتعني هذه القاعدة أنه لا يصرف أي مبلغ إلا بعد موافقة الجهات المختصة، وهذا عن طريق صدور قانون يتم مناقشته لدى السلطة التشريعية (البرلمان) وبعد الموافقة يتم صرف المبالغ حسب مصارفها.

إن تحقيق القاعدة الأولى والثانية لا يتم إلا من خلال القاعدة الأخيرة، حيث غياب الإجازة المسبقة للصرف يعني عدم وجود رقابة على الصرف وعدم التيقن من الحاجة الفعلية للإنفاق العام، وبالتالي يصبح من الصعب تحقيق القواعد السابقة[2].

الفرع الرابع : صور النفقات الحكومية : للنفقات العامة صور مختلفة ومتعددة نوجزها في ما يلي[3] :

- الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها.
- قيم السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة وتهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات العامة.

[1] سمير بن عباس، **دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009** رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012، ص 55.

[2] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[3] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2013، ص 61 .

- الإعانات المختلفة التي تقدماها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية وإلى الدول و المنظمات الدولية.

المطلب الثاني : التقسيمات العلمية والاقتصادية للإنفاق الحكومي :

ويقصد بتقسيم النفقات العامة ترتيبها ضمن فئات متشابهة وعرضها في شكل واضح يسهل دراستها و تحليل الآثار المترتبة عليها، وقد اختلفت طرق تقسيم الإنفاق العام حسب الهدف المرجو تحقيقه من ذلك التقسيم ومن أهم هذه التقسيمات، التقسيم الاقتصادي والتقسيم الإداري، و الهدف من التقسيم الاقتصادي معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي وينقسم إلى قسمين الإنفاق الحقيقي و الإنفاق التحويلي، أما بالنسبة للتقسيم الإداري فالهدف منه توضيح العلاقات المالية المختلفة التي تقوم بها الحكومة كما يساعد هذا التقسيم على إعداد الميزانية العامة للدولة.[1]

الفرع الأول : تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي النظري : أو ما يعرف بالمعيار الاقتصادي، حيث بدوره يتفرع هذا المعيار إلى ثلاث أقسام أساسية :

الشكل رقم 01 : تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي النظري

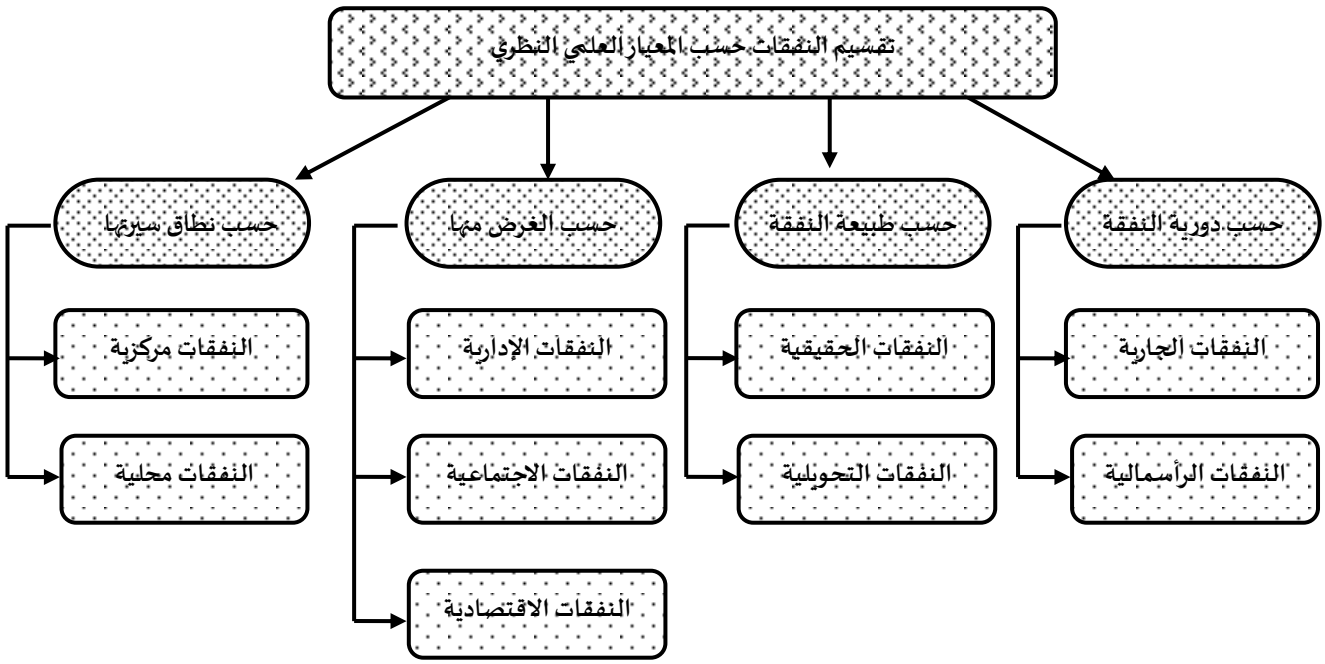

المصدر : من إعداد الطالب.

[1] سلوى عبد الرحمن العيسى ، **اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة،** رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، سنة 2006 ، ص8.

1- تقسيم النفقات العامة حسب الدورية النفقة : أي تكرارها الدوري في الميزانية ويمكن التميز بين نوعين .

النفقات العامة الجارية : ويطلق عليها أيضا النفقات الاعتيادية أو الدورية، وهي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنظم سنويا، وهي موجهة إلى تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم والصحة وكل النفقات الإدارية العامة، "حيث لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية "[1].

النفقات العامة الرأسمالية : وتعرف بالنفقات غير دورية، وهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الإنتاجي، هذه النفقات غالبا ما يتم تمويلها من إيرادات غير عادية مثل فائض الموازنة إن وجد أو الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو من خلال الإصدار النقدي[2]، والهدف منها تحريك عجلة النمو الاقتصادي لمواجهة الطلب المتزايد.

2- تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها : ويمكن التمييز بين نوعين النفقات الحقيقية والتحويلية :

- **النفقات الحقيقية :** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، ويؤدي هذا الإنفاق إلى خلق الإنتاج ومنه زيادة في الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه النفقات في النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة لمستخدمي الدولة واقتناء الأجهزة والصيانة إلى جانب تسديد الفوائد على القروض العامة.

- **النفقات التحويلية :** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، والهدف منها هو تحسين المستوى الاجتماعي للمواطن، كالصحة والتعليم، وزيادة مردود العمال، وإحداث توازن بين أفراد المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل، وتأخذ هذه النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية، الضمان الإجتماعي، التأمينات ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلافها، وبالتالي يمكن القول أن هذه النفقات تزيد من الدخل الوطني بصورة غير مباشرة.

[1] حامد عبد المجيد دراز،د.السعيد عبد العزيز عثمان، د.محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[2] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 74 .

3- تقسيم النفقات العامة حسب وظيفتها : يمكن أن نقسم النفقات العامة على حسب الوظيفة أو الغرض أو النشاط الذي تسعى إليه الدولة، وهناك ثلاث وظائف أساسية وهي :

- **النفقات الإدارية :** هي تلك النفقات اللازمة لإدارة المرافق العامة الضرورية لقيام الدولة بوظائفها كنفقات الدفاع، الأمن، العدالة، أجور العاملين في الدولة[1].

- **النفقات الاجتماعية :** وتجمع النفقات التي تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، مثل نفقات التعليم، الصحة، الإعانات الاجتماعية، النقل، السكن ... " وتمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية، كونها تساهم في تقدم ورقي المجتمعات في كل البلدان المتقدمة والنامية على سواء "[2].

- **النفقات الاقتصادية :** وهو كل ما تنفقه الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الحكومية، الاستثمار في البنية التحتية والمساعدات والتحفيزات للمستثمرين وهذا بهدف زيادة الإنتاج الوطني ومنه زيادة الدخل الوطني.

4- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرتها : أي حسب الهيئة المكلفة بصرف النفقات.

- **النفقات المركزية :** وهي النفقات الموجهة لصالح المجتمع ككل وتظهر في الميزانية العامة للدولة، كنفقات الدفاع والتعليم والصحة[3].

- **النفقات المحلية :** وهي النفقات الموجه إلى سكان منطقة معينة (ولاية أو بلدية) وتظهر في ميزانية الولاية أو البلدية، كنفقات توصيل الكهرباء والماء وترميم الطرقات، ورفع النفايات [4].

الفرع الثاني : تقسيم النفقات حسب المعيار الوضعي (العملي) : يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، فمثلا تقسم النفقات في انجلترا إلى نفقات ذات اعتماد دائم ونفقات ذات اعتماد متجدد، أما في فرنسا فتقسم النفقات إلى نفقات نهائية التي تنقسم بدورها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ونفقات ذات

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات**، لطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية ، الإسكندرية، سنة 2002 ، ص58 .

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص71

[3] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الثالثة، مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، سنة 2007، ص54.

[4] نفس المرجع، والصفحة السابقين.

طبيعة مؤقتة والتي يتم تغطيتها عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية[1]، أما المشرع الجزائري يقسم النفقات الحكومية إلى نفقات التسيير والنفقات التجهيز.

المطلب الثالث : ظاهرة تزايد النفقات الحكومية ومفهوم ترشيد النفقات :

كانت من النتائج التي أدى إليها تطور دور الدولة، إلى زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة، بتالي يمكن فهم تطور النفقات الحكومية من خلال استعراض بسيط لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي [2].

حيث كانت النفقات الحكومية تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة ولم تكن أداة من أدوات توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع، إضافة إلى حجمها المحدود لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية، فخير الميزانيات اقلها حجما، والضرائب اعتبرت شرا كونها تضر بتكوين رأس المال، ثم خرجت الدول عن مفهوم الحياد والحراسة وأصبحت مسؤولية عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث زادت وتنوعت النفقات لتنوع وظائف الدولة، وأصبحت أداة من أدوات السياسة المالية.

الفرع الأول : ظاهرة تزايد النفقات الحكومية : أول من لاحظ هذه التطور العالم الألماني [*] (A.Wagner) (الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، وخلص إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة (النفقات) والتطور الإقتصادي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة، لأن هذه الزيادة قد تكون لأسباب ظاهرية دون زيادة المنفعة العامة الحقيقية[3]، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي :

1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي : ويقصد بها زيادة قيمة الإنفاق دون أن يقابلها زيادة أو تحسن الفعلي والملموس في حجم السلع والخدمات المقدمة هذه الزيادة ترجع لعوامل أهمها :

[1] حامد عبد المجيد دراز والسعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 108و109.

[*] A.Wagnen (1835-1917)، اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة، صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 103

✓ **ارتفاع مستوى العام للأسعار** : الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (التضخم المالي) مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ اكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها[1]، وهذا مما يؤدي إلى ارتفاع في أرقام النفقات الحكومية.

✓ **اختلاف طرق المحاسبة العامة المستخدمة** : وهذا بتباع طرق محاسبية حديثة تعتمد على وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات مركزية أو محلية تظهر في ميزانية الدولة، وهذا مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات الحكومية.

✓ **التزايد السكاني** : من الطبيعي زيادة التعداد السكاني للدولة، مما يؤدي في ارتفاع النفقات الحكومية لسد حاجيات السكان الجدد وليس لتحسين مستوى المعيشة.

✓ **التوسع الإقليمي** : كزيادة إقليم لم يكن تابع للدولة من قبل مثل اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) مما يؤدي إلى زيادة ظاهرة النفقات العامة للدولة الجديدة[2].

2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي : ونقصد بذلك وجد عوامل معينة، تودي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية، نتيجة لتزايد عبء التكاليف العامة، تتمثل هذه الأسباب في ما يلي :

✓ **الأسباب العسكرية** : حيث تعتبر الأسباب العسكرية من أهم الّأسباب فبمجرد النظر في ميزانية الدولة نلاحظ أن أهم فقرات الإنفاق الحكومي هو الإنفاق العسكري وهذا راجع إلى التطور المستمر في المستلزمات العسكرية يتطلب تمويل مالي ضخم، نهيك عن التهديدات وللاستقرار الإقليمي والعالمي.

✓ **الأسباب السياسة** : إن ظهور الأحزاب والجمعيات وتعددها، وكذلك تطور العلاقات الدولية كالتمثيل الدبلوماسي بين الدول، بالإضافة إلى كثرة المنظمات والهيئات الدولية، والمشاركة في المؤتمرات العالمية، والتوسع في تقديم الإعانات والمساعدات للدولة الشقيقة والصديقة لحل بعض المشاكل أو بهدف عقد تحالفات سياسية وعسكرية، كل هذا أدى إلى زيادة النفقات العامة[3].

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] محمد الصغير بعلي، د يسرى ابو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 88إلى90.

✓ **الأسباب الاقتصادية :** إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أدى إلى زيادة الدخل الوطني وكذلك دخول الأفراد وتحسن مستوى المعيشة، بالمقابل اتساع دائرة الضرائب والرسوم المقتطعة، فنتج عنها اتساع في الإيرادات العامة للدولة، وكذلك التطور في المتطلبات مما يدفع الدولة إلى التوسع في النفقات الحكومية.

✓ **الأسباب الاجتماعية :** ولقد أدى التطور الوعي الاجتماعي وظهور مبادئ الديمقراطية والمساواة والحقوق، وتحمل الدولة إلى مسؤوليتها اتجاه جميع فئات المجتمع، إلى تزايد التزامات الحكومة ومسؤوليتا اتجاه المواطن، وهذا بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات التعليمة والصحية والسكنية مما أدى إلى زيادة النفقات العامة.

✓ **الأسباب المالية :** يرجع هذا السبب إلى سهولة الافتراض سوى كانت قروض داخلية أو خارجية بهدف سد عجز في إيرادات الدولة، كذلك بسبب وجود فائض في الإيرادات العامة والذي يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام.

✓ **الأسباب الإدارية :** إن زيادة عدد الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، يؤدي إلى زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف التسيير، وبالتالي زيادة النفقات العامة.

الفرع الثاني : مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه : توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها، أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق...الخ، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل من كل هذه المصطلحات.

1- مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي : إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال[1]، وفي الاصطلاح الإقتصادي، يقصد به التصرف بعقلانية وحِكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يُملي به العقل ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات العامة[2].

[1] **المنجد في اللغة العربية**، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001 ، ص: 555.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، لبنان 2008م، ص 399 .

أما ترشيد النفقات العامة فيعبر عن " الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف "[1].

2- عوامل نجاح ترشيد الإنفاق الحكومي : هناك العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة، مما يستدعي تضافر الجهود لتجسيدها على الواقع، ويمكن إيجازها فيما يلي[2] :

✎ **ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم :** إن الإلتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الرشيدة وتوفر الشفافية والرقابة والمساءلة الجادة عن الموارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، كل هذا سوف يساهم بتحقيق الحكم الراشد، فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام.

✎ **إرادة سياسية قوية :** حيث انه من المعلوم تخصيص الموارد أوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، فبوجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات أمر ضروريا لاستكمال عملية الترشيد.

✎ **كفاءة أجهزة الدولة وحسن إداراتها :** إن توفر جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة له، يحقق عملية ترشيد الإنفاق العام.

✎ **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة :** أن إقامة سياسة اقتصادية قوية وبوجود حكومة لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك بوجود شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به، سوف يساعد على تحقيق ترشيد النفقة.

✎ **توفر نظام محاسبة ورقابة فعالة :** بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق العام، وتقييم كل عملية، ولعل اكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها، وهذا ما

[1] محمّد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النّظريّة والتّطبيق**، مصر مؤسّسة شباب الجامعة، سنة 1999، ص72

[2] محمد عمر حماد أبو دوح، **المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 62.

يطمئن أفرادها وهيئاتها، مما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

✎ **الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص :** أي ترك المجال للقطاع الخاص وعدم مزاحمته، فالتوسع في المشاريع الحكومية ينتج عنه عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق إمكانية الاعتماد على القطاع الخاص في كثير من الإستثمرات، حيث أن المستثمر الخاص يكون أكثر حرصا وحذرا على أمواله مع تحقيق الأرباح، بالمقابل إذا قامت تلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث اختلاس أو تبديد للمال العام، مما يزيد في تكلفة إنجاز المشاريع ويبعدها عن ترشيد الإنفاق.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي :

الفرع الأول : تأثير الإنفاق العام على الناتج الوطني : يعرف الناتج الوطني على أنه مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة وتكون عادة سنة، وحيث أن النفقات العامة هي استخدم لجزء من الموارد الاقتصادية للحصول على السلع والخدمات فإن هذا الاستخدام سيؤثر حتما في الناتج الوطني[1]. على النحو التالي :

✓ زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، سوف يؤثر بالزيادة في الإنتاج الوطني .

✓ إن النفقات الجارية (الإنفاق على التعليم والتكوين والصحة...) سوف تكون زيادة في عناصر الإنتاج كمًا ونوعا ومنه زيادة الإنتاج الوطني.

الفرع الثاني : آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني : تمارس النفقات العامة أثارها على الاستهلاك القومي عن طريق شراء الحكومة للسلع والخدمات، وقيامها بتوزيع دخول يخصص جزء منها للإنفاق الاستهلاكي، وتتوقف هذه الآثار على بنيان النفقات العامة وأهدافها فنجد[2] :

✓ النفقات التي تؤثر مباشرة على الاستهلاك مثل شراء الحكومة لخدمات استهلاكية، ومثل ذلك التعليم

[1] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 78

[2] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية إسلامية**، الطبعة الخامسة، بدون دار نشر، ص 116.

والصحة والدفاع والأمن والعدالة وهي تمثل الاستهلاك العام.

✓ النفقات التي تدفعها الحكومة لشراء سلع تقدمها لبعض فئات المجتمع، ومثال ذلك شراء الحكومة لأدوية وملابس وأغذية لتوزيعها دون مقابل على المرضى أو على تلاميذ المدارس.

✓ توزيع الحكومة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الأجور و المرتبات، إذا يؤدي إنفاق هذه الدخول أو جزء منها على الاستهلاك إلى زيادة الإنتاج القومي.

ونخلص من ذلك إلى أن أثر النفقات العامة على الاستهلاك يتوقف على بنيان هذه النفقات والغرض منها، ويمكن للحكومة أن تؤثر على الاستهلاك بتعديل حجم مشترياتها من السلع الاستهلاكية وتعديل حجم الأجور والمرتبات والإعانات الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث : آثار الإنفاق العام على توزيع الدخل : لقد أدت الحرية الاقتصادية وخضوع الإنتاج والتوزيع لقوى السوق، أن اتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية بالمقابل تنامي دور النقابات العُمالية والجمعيات الحقوقية، إلى إجبار الحكومات بهدف تحقيق المساواة وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال النفقات العامة،

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين الطبقات والفئات الاجتماعية، ويؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، هذا الهيكل الذي يشير إلى الكيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فيما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي، و كذلك الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وأرصدة وتنظيم فيما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل[1].

ومعنى ذلك أن الإنفاق العام يؤثر على هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولى للدخل، أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به بين عناصر الإنتاج، ومرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين، ويمكن أن تتضح تلك الآثار من خلال تتبع أثر النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية وذلك على النحو التالي :

[1] محمد دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع الاقتصاد المالي** ، موفم لنشر و التوزيع –ENAG ، الجزائر، سنة 2004، ص151.

1. النفقات العامة الحقيقية، فإنها تؤثر على توزيع الأولى للدخل القومي من خلال التأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في المجتمع، كما أن النفقات الاجتماعية كالإنفاق على الخدمات الصحية و التعليمية إذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها.

2. النفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صور نقدية ويؤدي ذلك إلى توزيع الدخل في صالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة، كما أن التحويلات الاقتصادية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية، حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب البعض الأخر.

الفرع الرابع : الآثار النفقات الحكومية على الأسعار[1] : إن تدخل السلطة العامة بطريقة مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير في مستوى الأسعار، فإذا حدث وقامت الدولة بالإنفاق العام في شكل دعم سلعي، بمعنى القيام بتخفيض أسعار السلع أو تثبيتها على المدى الطويل، فإن الدعم هنا هو التدخل في عمل آلية الأسعار (جهاز الثمن)، بحيث تصبح الأسعار السائدة غير معبرة تعبيرا حقيقيا عن الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ولا تعبر عن التكلفة الحقيقية للسلع وبالتالي تؤدي إلى الاختلالات في الهيكل السعري إلى عدم استقرار الوضع الإقتصادي الكلي للدولة، ومن ثم يحدث تضارب في المعلومات عن السوق وهذا قد يدفع بعض المنتجين إلى القيام بإتخاذ بعض القرارات الخاطئة، كذلك إن انخفاض الأسعار عن طريق الإنفاق العام في شكل دعم سلعي يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي زيادة الطلب ولكن العرض المحدود في الدول النامية، غالبا لا يستجيب لهذه الزيادة فتقوم الدولة بزيادة الواردات والتي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحتما ستؤدي إلى تضخم.

ولكي يحقق الإنفاق العام أثره المطلوب يجب أن تكون هناك مرونة في الجهاز الإنتاجي أو أن يستجيب جانب العرض للتغيرات التي حدثت في جانب الطلب بسبب التغير في الإنفاق العام، وبوجه عام يمكن القول أنه بينما تمارس إيرادات الدولة أثرا انكماشيا على الدخل القومي، لاقتطاعها وحدات نقدية كانت ستوجه إلى الاستهلاك أو الادخار، يؤدي الإنفاق العام إلى إحداث اثر مخالف، وتتوقف النتائج النهائية على كيفية استخدام الدولة لهذه الأموال، فإذا استطاعت الدولة اقتطاع مبالغ كانت مكتنزة

[1] محمد الصغير بعلي ، يسرى ابو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم لنشر، عنابة، سنة 2003، ص 42.

واستغلتها في استثمارات فإنها تزيد من الناتج القومي وتخفض من أسعار السلع، بعكس الوضع إذا اقتطعت المدخرات وأنفقتها بطريقة غير منتجة[1] .

الفرع الخامس: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة : لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يستعان بالمؤشرات التالية[2] :

1- الميل المتوسط للنفقات العامة : يمكن حساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية :

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة ما}}{\text{الدخل القومي للسنة نفسها}}$$

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا كانت قيمة الميل المتوسط للإنفاق العام مرتفعة تفوق نسبة 50%، فإنه يدل على تدخل الدولة بدرجة عالية، أما إذا كانت قيمة الميل المتوسط للإنفاق العام منخفضة، فإنه يدل على تدني دور الدولة وعدم تدخلها بدرجة كبيرة في الحياة الاقتصادية، كما يستدل بهذا المؤشر في معرفة درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة.

2- الميل الحدي للإنفاق العام : يوضح الميل الحدي للإنفاق ذلك الجزء من الزيادة في الناتج الإجمالي الذي تخصص لإشباع الحاجات العامة، أي يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية :

$$\text{الميل الحدي في الإنفاق العام} = \frac{\text{التغير في النفقات العامة}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق العام ما بين الصفر و الواحد الصحيح، و كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل

[1] سامي ولسن حبيب، **اثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، سنة 1995. ص 103

[2] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012**، أطروحة دكتواره جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2014، ص 61 و 62

زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المؤشر بين الدول وكذلك للمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها.

3- المرونة الدخلية للنفقات العامة :

يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

و يمكن التعبير عن هذا المؤشر كذلك بصيغة التالية :

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{الميل الحدي النفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط لناتج المحلي الإجمالي}}$$

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الاستجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح.

4- نصيب الفرد من النفقات العامة :

ويحتسب وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من النفقات العامة، ويستخدم لقياس الرخاء الاجتماعي الذي يتسم به الفرد، كما يستخدم لأغراض المقارنة زمنية لنفس الدولة، فإذا كان نصيب الواحد من السكان في تزايد، فإنه يدل على أن الإنفاق العام يتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، الذي يعني زيادة توجه الدولة لإشباع الحاجات العامة كما، يدل على وجود زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي، أما إذا حدث العكس، فإن هذا يعني حصة الفرد من الإشباع من الحاجات العامة متناقصة.

خلاصة الفصل :

إن السياسة المالية هي فن استخدام الموازنة العامة للدولة من اجل تحقيق الاستقرار اقتصادية وإحداث التنمية المستدامة، ويستخدم في السياسة المالية وسيلتين، الإيرادات العامة والنفقات العامة، وقد ظهرت السياسة المالية كآلية لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي خاصتا بعد ظهور التحليل الكنزي، حيث كان الفكر التقليدي ينادي بحيادية الدولة وحصرها في أضيق الحدود تحت شعار أحسن النفقات أضيقها ، إلا أن من الصعب تحقيق هذا الحياد، نظرا لما تستوجبه الظروف كالأزمات والكوارث ، أو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ولقد قدمنا في هذا الفصل صورة واضحة المعالم عن النفقات الحكومية، وملخص لأهم المفاهيم المتعلقة بها، وقد خلصنا إلى انه لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، يجب أن يحترم المنفق – الدولة – مجموعة من الضوابط والحدود لضمان اكبر قدر من المنفعة العامة بأقل قدر من الإنفاق، وإن حدث زيادة في النفقات يجب أن تكون زيادة حقيقية لا ظاهرية.

بالإضافة إلى ذلك قمنا بدراسة أهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي ألا هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر من أهم مؤشر قياس أدى النشاط الإقتصادي.

وسنتطرف في الفصل الموالي بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معتمدين على أحدث الأساليب القياسية والإحصائية.

الفصل الثاني :

أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي

دراسة تحليلية قياسية

تمهيد:

لقد قدمنا في الفصل السابق دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي الخام والإنفاق الحكومي، أما في هذا الفصل سنحاول الوقوف على تطورات كل من الناتج المحلي والنفقات الحكومية (نفقات التسيير والتجهيز) خلال مدة الدراسة الجزائر، بالإضافة إلقاء نظرة على برامج دعم النمو التي سطرت في تلك الفترة، كذلك سوف نقوم بدراسة قياسية حول أثر الناتج المحلي الإجمالي على النفقات بنوعيها، ففي البداية سنتطرق إلى مفاهيم حول التحليل السلاسل الزمنية من الاستقرار والتكامل المشترك والسببية ومحاولين تطبيق هذه الأساليب على المعطيات المتاحة لاقتصاد الجزائر للفترة 1990-2017.

المبحث الأول : مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية :

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، ولقد أُستخدم هذا اللفظ لأول مرة سنة 1926 من قبل العالم Ranger Frish، ويعتبر العالم الاقتصادي كورنو Couenout أبو الاقتصاد القياس في رأي البعض مثلما يعتب آدم سميث أبو الاقتصاد الوضعي، لكونه أول من استعمل التحليل الكمي بطريقة منظمة، ولقد ساعد التطور في النظرية الإحصائية والاقتصادية وثورة في تكنولوجيا معالجة البيانات، إلى حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية :

الفرع الأول : تعريف الاقتصاد القياسي : " هو فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقة الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية"[1].

الفرع الثاني : تحليل السلاسل الزمنية : يمكن تصنيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائيا إلى نوعين رئيسيين هما بيانات مقطعية وهي بيانات على نشاط معين لنفس الفترة الزمنية، أي لا علاقة الزمن بالتحليل، كبيانات إنتاج لمجموعة من القطاعات خلال سنة معينة، وهناك بيانات عن ظاهرة معينة خلال

[1] عبد القادر محمد عطية محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الجامعة، الاسكندرية ص4.

فترات زمنية كالتعداد السكاني لدولة ما، في هذه الحالة من الضروري دراسة متغير الزمن في التحليل[1]، ويمكن أن تكون بيانات مقطعية وسلاسل زمنية في نفس الوقت وتسمى بيانات بانل، كحجم الإنتاج المحلي لدول المغرب العربي في فترات زمنية.

1- تعريف السلسلة الزمنية : السلسة الزمنية هي مجموع من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا[2].

2- مركبات السلسلة الزمنية : نقصد بهذا العنصر المكونات السلسلة الزمنية، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهناك أربع مركبات للسلاسل الزمنية، وهي (الاتجاه العام، التغيرات الموسمية، التغيرات الدورية، التغيرات الغير منتظمة).

3- الكشف عن المركبات السلاسل الزمنية : يمكن الكشف وجود مركبات السلاسل الزمنية عن طريق تحليل المعلومات من الرسم البياني، كما يوجد عدة اختبارات إحصائية مخصصة لكشف عن المركبات منها اختبار دانيال لكشف مركبيه الاتجاه العام واختبار كريسكال واليس لكشف المركبة الموسمية [*].

الفرع الثالث : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية : إن دراسة استقرار أو سكون السلسلة الزمنية له أهمية كبيرة، حيث إذا كانت السلسلة غير مستقرة تعطي لنا انحدار زائفا ومن مؤشراته قيم معامل التحديد R^2 كبير، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط سلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل ديربن واتسون DW، ويرجع هذا إلى وجود متغير الزمن t يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة أو وجود مركبة الاتجاه العام في متغيرات بيانات السلسلة الزمنية مما يجعها تتغير في نفس الاتجاه.

وحسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة وأخرى غير مستقرة.

---

[1] كمال سلطان محمد سالم، **الإحصاء الاحتمالي**، الإبراهيمية، دار الجامعة، سنة 2004، ص 224 .

[2] شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2000، ص 20.

[*] لمزيد من التوضيح والتوسع، أنظر كتاب **الإحصاء التطبيقي**، للدكتور عبد الرحمان بن محمد سليمان إبو عمه ومن معه، السعودية، طبعة مطابع جامعة الملك سعود، سنة 1995، ص 197

1- تعريف السلسلة الزمنية المستقرة : وهي السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة أو النقصان.

2- تعريف السلسلة الزمنية غير المستقرة : وهي السلسلة التي يكون مستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة أو النقصان[1]، والشكل رقم 02 يوضع هذان النوعين.

الشكل رقم 02 : شكل السلسلة المستقرة وغير المستقرة

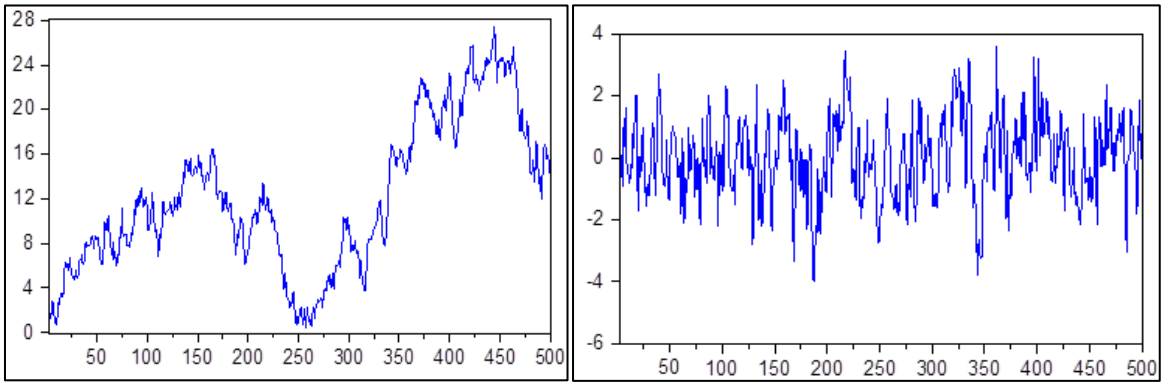

سلسلة زمنية غير مستقرة سلسلة زمنية مستقرة

3- الخصائص الإحصائية لصفة الاستقرار[2]: نقول على السلسلة زمنية ما مستقرة ، إذا كانت توقعها، تباينها، وتباينها المشترك ثابتة عبر الزمن أي :

* تذبذبات حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن $E(y_t) = E(y_{t+k}) = \mu.$

* ثبات التباين عبر الزمن $var(y_t) = var(y_{t+k}) = \gamma(0) = \sigma^2$

* أن يكون التباين والتباين المشترك (التغاير) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين ((t+k)-t) وليس على t و t+k ، k الفجوة الزمنية $cov(y_t, y_{t+k}) = cov(y_{t+k}, y_{t+k+s}) = \gamma(k)$

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2] نفس المرجع السابق، ص 200و 201.

قد يصعب أحيانا التعرف على استقرار السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار عدم استقرار السلسلة الزمنية، أي وجود اتجاه عام في السلسة، أبسط هذه المقاييس هو تقسيم السلسلة إلى قسمين متساوين ونحسب المتوسط الحسابي لهما، إذا كان متساوين فالسلسلة مستقرة وإذا حدث غير ذلك فالسلسلة لها اتجاه عام ومنه غير مستقرة، وهناك معايير أخرى تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة منها :

أ- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي : توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، ونرمز لها بالرمز $\rho(k)$ وتكون دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة كما يلي: $\rho(k) = \frac{cov(y_t, y_{t+k})}{var(y_t)} = \frac{\gamma(k)}{\gamma(0)}$

وتكون قيمة معامل الارتباط الذاتي بين -1 و$+1$ كأي معامل ارتباط، ويتطلب استقرار السلسلة هنا أن يكون معامل لارتباط الذاتي مساويا أو لا يختلف جوهريا عن الصفر عنه، بالنسبة لأي فجوة أكبر من الصفر[1] $k > 0$

ب- اختبارات الجذر الوحدة Unit Root Test : إن اختبار الجذر الوحدة هو من بين الأساليب لتحديد استقرارية البيانات الزمنية، وهي لا تعمل على كشف مركبة الاتجاه العام فقط، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

فإذا كان لدينا نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى AR(1) حيث $y_t = \emptyset y_{t-1} + \varepsilon_t$

إذا كان معامل الانحدار للصيغة الأخيرة يساوي الواحد $(\emptyset = 1)$ فإن هذا يعني أن المتغير y_t يكون له جذر الوحدة أي عدم استقرار بيانات السلسلة، ووجود اتجاه عام، وتسمى هذه السلسلة بسلسلة السير العشوائي DS.

وبأخذ الفروق من الدرجة الأولى يصبح لدينا $\Delta y_t = (\emptyset - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، وبوضع $\lambda = (\emptyset -$ 1) وتصبح الفرضيات من الشكل :

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = (\emptyset - 1) = 0 \\ H_1 : \lambda \neq (\emptyset - 1) \neq 0 \end{cases}$$

[1] عبد القادر محمد عطية محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص651.

حيث إذا كان $\lambda = 0$ فإن $\Delta y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يقال أن السلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة.

ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة d، (Integrated Of Order d)، ونكتب $I(d)$.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار الكشف عن جذر الوحدة ما يلي :

ج- اختبار ديكي وفولر dickey-fuller (DF) test: في هذا الاختبار يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديديه أو عشوائية ، ونعتمد في هذا الاختبار ثلاث صيغ وهي :

نموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$.....

نموذج بثابت فقط $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + \varepsilon_t$.....

نموذج بثابت واتجاه عام يتمثل في الزمن t $\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$.....

ولإجراء الاختبار DF نتبع الخطوات التالية :

1- نقوم بحساب القيمة $\tau = \frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}}$ وهذا بعد تقدير الصيغة $y_t = \emptyset y_{t-1} + \varepsilon_t$ حيث $\widehat{\emptyset}$ القيمة المقدرة و $\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}$ الخطأ المعياري لها.

2- نقوم بالمقارنة بين τ المحسوبة و τ الجدولية، حيث نأخذها من جداول القيم الحرجة معدة من طرف dickey and fuller.

3- * فإذا كان τ المحسوبة < τ الجدولية نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن $\lambda = (\emptyset - 1) = 0$ وتقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن $\lambda = (\emptyset - 1) \neq 0$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

* وإذا كان τ المحسوبة > τ الجدولية نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 وعليه تكون السلسلة غير مستقرة، بعد ذلك نقوم بحساب الفروق من الدرجة الأولى ونعيد الاختبار فإن لم تستقر نعيد تطبيق الفروق، ونعيد الاختبار إلى أن تستقر.

د- اختبار ديكي وفولر الموسع dickey-fuller (DFA) test : في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ε_t فإن إختبار ديكي وفولار DF لا يصلح، وعندئذ تستعمل اختبار ديكي فولار الموسع DFA، الذي يعتمد على الفرضية $H_1 : |\emptyset| < 0$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى[1].

ويعتمد اختبار DFA على نفس صيغ ونفس الخطوات المستعمل في اختبار DF، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية k حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي للسلسلة[2]، مثل الفرق الأول $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$

وهنا اختبارات أخرى كاختبار فليبس وبيرون Phillips And Perron واختبار KPSS واختبار HEGY، وكلها اختبارات الكشف عن وجود جذر الوحدة ومنه معرفة هل السلسلة مستقرة.

الفرع الرابع : دراسة التكامل المشترك : ظهرت تقنية التكامل المشترك على يد كل من العالمين Granger and Engle، وعلى الرغم من أن احد حلول عدم الاستقرارية السلسلة الزمنية هو أخذ الفروق، لكن عند إجراء الانحدار للمتغيرات قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، فظهرت نماذج تحمل المدى القصير والطويل وتكون مستقرة حتى ولو كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك.

" ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين السلسلتين زمنيتين X_t و y_t أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن "[3].

حيث إذا كان هناك سلسلتين X_t ; y_t غير مستقرتين، فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في التقدير علاقة ما الحصول على انحدار زائف، وذلك إذا كانا يتمتعان بخاصية التكامل المشترك.

وتوجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ومن أهمها :

[1] نفس المرجع السابق، ص 201.

[2] عبد القادر محمد عطية محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 659.

[3] نفس المرجع السابق، ص 670.

1- اختبار جوهانسن [1] (Egle- Granger Test) : ويسمى إختبار المرحلتين، ويستخدم في حالة وجود متغيرين، فإذا كان النموذج التالي : $y_t = \beta_0 + \beta_1 X + \varepsilon_t$ ، نقوم باختيار وجود التكامل المشترك ودرجته على مرحلتين:

المرحلة الأولى : دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين فإذا كانت مستقرة من نفس الدرجة ولتكن d ونكتب : $x_t \sim I(d)$ و $y_t \sim I(d)$ ،

المرحلة الثانية : نقوم بتقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم نقدر البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t = \hat{y}_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_i X_i$ ، ثم نقوم بدراسة إستقرارية البواقي* فإذا كانت متكاملة من الرتبة صفر $e_t \sim I(0)$ ، نقول أن المتغيرين يوصفان بصفة التكامل المشترك ونكتب $y_t \; ; \; X_t \sim CI(d,d)$.

2- نموذج تصحيح الخطأ : إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها الظاهرة تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل حو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة إلا إذا ثبت متجهة لوضع التوازن طويل الأجل[2].

3- صيغة نموذج تصحيح الخطأ ECM[3] : نموذج تصحيح الخطأ هو مزيج بين العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرين حيث يعطي بالعلاقة التالية :

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^{k} \beta_j \, \Delta x_{t-j} + \theta (y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t)_{t-j} + Z_t$$

حيث : Δy_t : تمثل الفرق الأول للمتغير التابع y_t

j : رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل x_t

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 292.

* في هذه الحالة لا تستعمل جداول ديكي وفولار، وإنما هناك جداول خاص تعطي لنا القيم الحرجة لدراسة إستقرارية للبواقي

[2] عبد القادر محمد عطية محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 685.

[3] نفس المرجع السابق، ص 688.

K: عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج

Δx_{t-j} : الفروق الأولى للمتغير التفسيري

θ : معامل تصحيح الخطأ وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الآجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويجب أن يكون سالب وله معنوية إحصائية.

فإذا كان عند الفجوة الزمنية رقم 3 مثلا معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، نقول أن سلوك المتغير التابع يستغرق 3 فترات حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل.

ملاحظة : ليس من الضروري أن تكون الفجوة الزمنية لحد تصحيح الخطأ هي نفسها لفرق المتغير التفسيري المدرج بالنموذج فهذا متغير وذاك متغير آخر.

4- اختبار عدد أشعة التكامل المشترك لـ (Johansen Juselius Test) : اقترح إختبار جوهنسن جيسلس سنة 1988 اختبارين في تحديد عدد أشعة التكامل المشترك، وهما إختبار الأثر واختبار القيمة العظمى الذي يعتمد على القيمة الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين[1] :

الخطوة الأولى : حساب البواقي $\hat{u}_t$ و $\hat{v}_{\mathrm{t}}$ إنطلاقا من النموذجين التاليين :

$$\Delta y_t = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \Delta y_{t-2} + \hat{\Phi}_3 \Delta y_{t-3} \dots\dots\dots\dots \hat{\Phi}_{\mathrm{p}} \Delta y_{t-p} + \hat{u}_t$$

$$y_{t-1} = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \Delta y_{t-2} + \hat{\Phi}_3 \Delta y_{t-3} \dots\dots\dots\dots \hat{\Phi}_{\mathrm{p}} \Delta y_{t-p} + \hat{v}_{\mathrm{t}}$$

u_t و v_{t} هي مصفوفات البواقي ذات البعد (k,T) حيث k وعدد المتغيرات و T عدد المشاهدات و p عدد دراجات التأخر .

الخطو الثانية : حساب مصفوفات التباين – التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

$$\hat{\Sigma}_{\mathrm{uv}} = \frac{1}{\mathrm{T}} \sum_{\mathrm{t}=1}^{T} \mathrm{u_t} \acute{\mathrm{v}}_{\mathrm{t}} \; ; \quad \hat{\Sigma}_{\mathrm{vu}} = \frac{1}{\mathrm{T}} \sum_{\mathrm{t}=1}^{T} \mathrm{v_t} \acute{\mathrm{u}}_{\mathrm{t}} \; ; \quad \hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{\mathrm{T}} \sum_{\mathrm{t}=1}^{T} \mathrm{v_t} \acute{\mathrm{v}}_{\mathrm{t}} \; ; \quad \hat{\Sigma}_{\mathrm{uu}} = \frac{1}{\mathrm{T}} \sum_{\mathrm{t}=1}^{T} \mathrm{u_t} \acute{\mathrm{u}}_{\mathrm{t}} \; ;$$

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 302.

ثم حساب القيم الذاتية للمصفوفة M حيث $M = \hat{\sum}_{vv}^{-1} * \hat{\sum}_{vu} * \hat{\sum}_{uu}^{-1} * \hat{\sum}_{uv}$ مع أن عدد القيم الذاتية تساوي عدد المتغيرات

الخطوة الثالثة :

* في حالة إختبار الأثر نحسب الإحصائية $\lambda_{trac} = -T\sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda_i)$ حيث r رتبة المصفوفة

وتتبع هذه الإحصائية قانون احتمالي يشبه التوزيع $\mathcal{X}^2$

نقوم بالاختبار الفرضيات التالية : $\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$

إذا كانت الإحصائية λ_{trac} أكبر تماما من القيمة الحرجة فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1

ثم نختبر $\begin{matrix} H_0 : r = 1 \\ H_1 : r > 1 \end{matrix}$ ، وهكذا ونتوقف إلى أن نقبل الفرض، $H_0 : r = k-1$ ، ونقول أنه يوجد r شعاع تكامل مشترك.

في حالة إختبار القيمة العظمى : نحسب الإحصائية $\lambda_{max} = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$

ونقوم بنفس خطوات إختبار الأثر للكشف عن عدد أشعة التكامل المشترك.

الفرع الخامس : دراسة السببية : كما ذكرنا سابقا بأن الانحدار هو أسلوب إحصائي يستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات، فليس هو من يحدد طبيعة المتغيرات تابعة أو مستقلة، وإنما الباحث هو المسؤول في البداية مَن مِن المتغيرات يسبب الآخر، فيمكن تحديد العلاقة السببية من النظريات العلمية الخاصة بموضوع الدراسة، أو حسب الخبرة الشخصية للباحث، أو اعتماد على دراسات سابقة، لكن قد يحدث في بعض الأحيان أن الخبرة الشخصية والنظرية الاقتصادية الموجودة لا تساعدنا في تحديد طبيعة المتغيرات، وهذا ما يجب علينا دراسة السببية لتحديد من يسبب في الأخر، وهناك إختبار السببة عند Granger، واختبار السببية عند Sims، وسوف نتطرق إلى الاختبار الأول فقط.

1- تعريف السببية حسب Granger[1] : أدخل Granger مفهوم السببية سنة 1969، حيث اقترح معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، فإذا كان X_t و y_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلقتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t في هذه الحالة نقول أن y_t يسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد تحسين التوقع لمتغير أخرى.

2- إختبار السببية Granger : يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة سببية بن المتغيرات في حالة بيانات سلسلة زمنية، لكن من المشاكل التي نواجهها مشكل الارتباط الذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد هذا المشكل، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في العلاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن[2]. وعليه يتطلب اختبار السببية لـ Granger تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، كما يتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة، وإذا كانت غير مستقرة نستعمل الفروق المستقرة .

ملاحظة : إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل.

يتطلب اختبار السببية لـ تقدير العلاقتين التاليتين[3] :

$$Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_{1i} Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} X_{t-1} + \mu_{1t} \ ;$$

$$Xy_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{n_3} \beta_{2i} X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_4} \varphi_{2i} Y_{t-1} + \mu_{2t} \ .$$

$n_1; n_2; n_4; n_3$ عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري وقد تكون مختلفة أو متساوية

* تقدير الصيغة المقيدة : أي نفرض أن $\sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} = 0$

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة سنة 2006/2005، ص 93.

[2] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[3] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 94 و95.

ونقدر العلاقة التالية : $Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i Y_{t-1} + \varepsilon_{1t}$ ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي $\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2$

* تقدير الصيغة غير المقيدة : التي تتمثل في العلاقة $Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_{1i} Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} X_{t-1} + \mu_{1t}$

ومن ثم الحصول على مجموع مربعات $\sum \hat{u}_{1t}^2$

✓ لاختبار الفروض : $\begin{cases} H_0 : \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} = 0 \\ H_1 : \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} \neq 0 \end{cases}$ ، أولا نحسب الإحصائية التالية :

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{u}_{1t}^2)/n_2}{\sum \hat{u}_{1t}^2/(n-k)}$$

✓ إذا كان F فيشر المحسوبة > من F المجدولة بدرجة حرية (n_2 ; n−k) نرفض H_0 ونقبل H_1 أي $\sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} \neq 0$ ونقول أن المتغير X **يُسَبِب** المتغير Y

✓ إذا كان F فيشر المحسوبة < من F المجدولة بدرجة حرية (n_2 ; n−k) نرفض H_1 ونقبل H_0 أي $\sum_{i=1}^{n_2} \varphi_{1i} = 0$ ونقول أن المتغير X **لا يُسَبِب** المتغير Y.

ونقوم بنفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة الثانية، وعليه تكون هناك أربع نتائج لاختبار السببية Granger وهي :

X **يُسَبِب** المتغير Y و X **لا يُسَبِب** المتغير Y

Y **يُسَبِب** المتغير X و Y **لا يُسَبِب** المتغير X

ملاحظة : يمكن أن يكون أكثر من متغيرين في النموذج ، لكن يجب أن يكون عدد المعادلات نفس عدد المتغيرات.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية قياسية لأثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتناول الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من الجانب المالي من خلال تحليل تطوراته خلال فترة الدراسة، وتأثيره على نفقات التسيير والتجهيز وكذا مجمل النفقات الحكومي، هذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتناول دراسة السببية بينهما، وهذا بعد دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك، وفي الأخير تقدير النموذج واختباره صلاحيته.

المطلب الأول : تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2017 :

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الذي يمثل احد أهم المؤشرات النمو الاقتصادية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية،

الجدول رقم 01 : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2017-1990)

الوحدة : مليون الدينار الجزائري

السنة	(GDP)الناتج المحلي الإجمالي	السنة	(GDP)الناتج المحلي الإجمالي	السنة	(GDP)الناتج المحلي الإجمالي	السنة	(GDP)الناتج المحلي الإجمالي
1990	754,400	1997	2,780,200	2004	6,150,300	2011	13,864,857
1991	862,132	1998	2,830,491	2005	7,563,600	2012	15,373,307
1992	1,074,695	1999	3,248,198	2006	8,520,600	2013	16,200,439
1993	1,189,724	2000	4,123,514	2007	9,306,200	2014	16,885,582
1994	1,487,400	2001	4,227,100	2008	11,089,994	2015	16,702,100
1995	2,004,990	2002	4,522,800	2009	10,034,220	2016	17,406,800
1996	2,570,000	2003	5,252,300	2010	12,049,400	2017	19,206,030

المصدر : البنك الدولي.

الشكل رقم 03 : منحى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2017-1990)

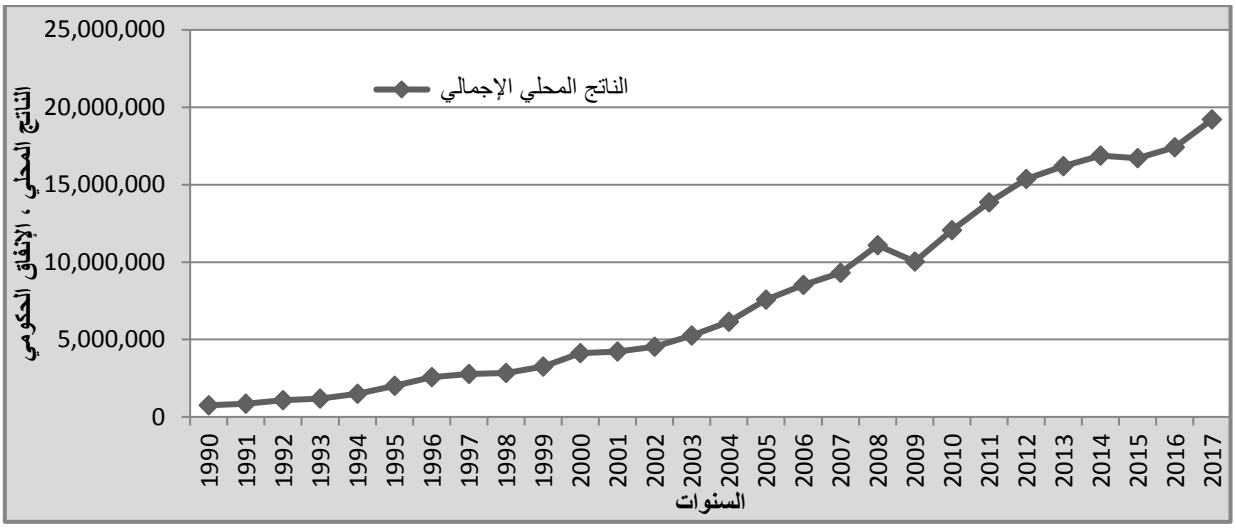

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات الجدول رقم 01 بإستعمال Excel

والجزائر في هذه الفترة مرة بمراحل يمكن أن نقسمها إلى أربع.

◆ **الفترة ما بين 1990-1994** : في هذه الفترة عرف النمو الإقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي معدلات ضعيفة جدا خاصتا مع بداية التسعينات، وهذا راجع إلى مخلفات انخفاض أسعار النفط سنة 1986، هذا الانخفاض كان له أثر مدمر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع السياسية للبلد، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى له سنة 1993 حيث بلغت 1,189,724 مليون دج

◆ **الفترة ما بين 1995-1999** : وفي بداية سنة 1995 ونتيجة لانفتاح الجزائر نحو العالم ودخولها في اقتصاد السوق، بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالتحسن ليصل إلى 2,004,990 مليون دج في بداية هذه القترة، ليصل سنة 1999 إلى 3,248,198 مليون دج، ومن الملاحظ أن الزيادة خلال الأربع سنوات كانت ضعيفة جدا.

ومن ملاحظ خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى نهاية سنة 2000 أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نمو متذبذب وهذا راجع للتعديلات الهيكلية لصندوق النقد الدولي (برنامج التصحيح الهيكلي) ، وانخفاض الاستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة، كما شهدت هذه الفترة غلق وإفلاس الكثير من المؤسسات الوطنية وخوصصة البعض منها، فكانت التكلفة الاقتصادية والاجتماعية كبيرة، حيث ارتفعت البطالة من 24 % في سنة 1994 إلى 30 % سنة 2000 ، بالإضافة إلى ذلك فإن

فاتورة الأجور انخفضت بمقدار النصف بين عامي 1989 و2000 (البنك الدولي b2003)، نهيك عن ما شاهدته الجزائر من أحداث دامية تركت بصمتها السلبية على كل مناحي الحياة ومنها الاقتصادية.

◆ **الفترة ما بين 2000-2008** : بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، حيث كانت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2001 و2008 مدعمة كما تشهد على ذلك الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، بالإضافة إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار سواء من حيث تخفيض الشرائح الضريبية على الدخل أو من حيث السياسات الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دوره في عملية التنمية، وهذا عن طريق إصدار برنامج الإنعاش الإقتصادي، نهيك عن تبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع التنموية، كل هذا أدى إلى تحسن الوضعية المالية للبلاد وتسجيل ميزان المدفوعات فائضا معتبر، وانخفضت البطالة إلى نصف مع زيادة خلق الوظائف في قطاع الهيدروكربونات، وحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي أرقام متواضعة، ليصل في سنة 2005 إلى 7,563,600 مليون دج، وتبقى الزيادة مستمرة ولكن بوتيرة متوسطة، ليصل سنة 2017 إلى 9,306,200 مليون دج، وهذا نتيجة لتراجع الحاد الذي عرفه أسعار النفط، رغم تحسن النمو خارج المحروقات، مما يدل على أن هذا القطاع هو الموجه الأساسي لاقتصاد الجزائر، وهو المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

بالإضافة إلى ذلك إلى تراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية بعد سن قانون 49% لصالح الطرف الأجنبي و51% للدولة الجزائرية، هذا القانون بالإضافة إلى إجراءات الترخيص والمعاملات المصرفية المعقدة وغير متطورة أدى إلى الحد من هذه الاستثمارات.

◆ **الفترة ما بين 2009-2017** : فالملاحظ في هذه المدة أن الناتج المحلي الإجمالي في تحسن لكن بوتيرة متذبذبة بين الزيادة والنقصان، والشيء المهم في هذا الفترة التراجع الحاد والغير مسبوق الذي سجله معدل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 ليبلغ 10,034,220 مليون دج، وهذا راجع بالدرجة الكبيرة إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي نتج عنها الأزمة العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار البترول إلى أدى مستوى له.

وللوصول إلى تحقيق معدل نمو يقدر بـ6.5% خارج المواد النفطية سطرت الجزائر برنامج طموح يمتد من سنة 2016 إلى 2030 وهذا حسب الوثيقة التي الصدر عن وزارة المالية، ينقسم هذا البرنامج إلى

ثلاث مراحل، مرحلة الأولى مرحلة الإقلاع وتهدف خلالها الدولة إلى تحقيق نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات، وتقليص عجز الميزانية، ويتم ذلك عبر وسائل من أهمها تطوير عائدات الضرائب، أما المرحلة الثانية 2020-2025 فهي مرحلة انتقالية هدفها إلى تدارك الاقتصاد المحلي في حين تهدف المرحلة الأخيرة إلى استنفاذ القدرات الاستدراكية الاقتصاد وتحقيق التوازن بين جل القطاعات لإنهاء القطاعات المهيمنة، والهدف الأسمى هو مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الخام بـ 2.3 مرة مما كان عليه، كما أوصت الوثيقة بتحفيز خلق الشركات ومراجعة القوانين المتعلقة بها وتمويل الاستثمار العمومي وإصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال ومراجعة السياسة الصناعية وإعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإعداد برامج جيدة لتوزيع المناطق الصناعية وتطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية ووضع نظام جيد للإحصائيات[1].

المطلب الثاني : تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2017 :

تعكس النفقات الحكومية دور الدولة و تطورها وقد تعددت أنواعها وأزداد حجمها بشكل متوازي مع تطور دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة، مما انعكس على النشاط المالي للحكومة، وبما أن الجزائر انتهجت سياسة غُلب فيها القطاع العام، أخذت النفقات العامة الدور الكبير في النشاط الإقتصادي، وقبل التطرق بتحليل تطور النفقات الحكومية سوف نلقي نظرة حول شكل وطبيعة النفقات العام في الجزائر.

الفرع الأول : تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر : يقسم المشرع الجزائري النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار والقروض والتسبيقات [2].

1- نفقات التسيير (الجارية) : يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب...الخ، وهذه النفقات لا تكوّن أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهذه النفقات توافق تعبير "الدولة المحايدة "، لأنها لا تهدف إلى تأثير على الحياة الاقتصادية بطريقة مباشرة، وكل آثارها على

[1] موقع CNN بالعربية تاريخ التصفح 2018/05/12

[2] أنظر المادة 23 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية.

الاقتصاد والمجتمع هي آثار غير مباشرة، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب [1] (الجدول رقم 01 مثال توضيحي لنفقات التسيير لسنة 2017)، يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، ويتم تفصيلها و توزيعها بمرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات، ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام وتقسم الأقسام إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا هاما في الرقابة المالية.

2- نفقات التجهيز (الاستثمار) : يتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتتميز هذه النفقات بإنتاجيته الكبيرة، وذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات وذاك حسب اعتمادات الدفع وكذا رخص البرامج، وتنقسم إلى عناوين وأبواب[2] .

الشكل رقم 04 : تقسيم الإنفاق الحكومي في الجزائر

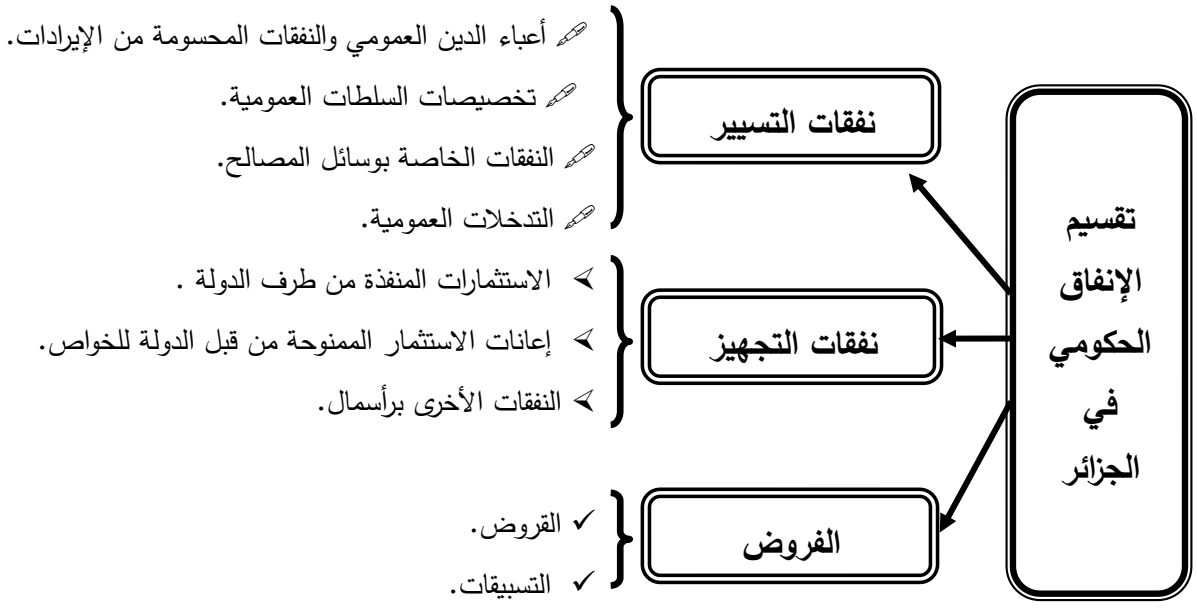

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القانون رقم 17/84 المتعلق بقانون المالية الجزائري

وبأخذ ميزانية 2017 الموضحة في الجدولين رقم 01 و02 نلاحظ أهمية كل وحدة وزارية من خلال الاعتمادات المخصصة لها.

[1] أنظر المادة 24 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية.

[2] أنظر المادة 35 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية

الجدول رقم 02 : توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

الجدول رقم 03 : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية	—	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

المصدر : الجريدة الرسمية العدد 77 بتاريخ 29 ديسمبر 2016، ص 67- 68.

وقراءة للجداول السابقة نلاحظ أنه تم على إعطاء الأهمية الكبرى لوزارة الدفاع بنسبة 24.35 % من مجموع نفقات التسيير، ثم وزارة التربية الوطنية بنسبة 16.25 %، والصحة بنسبة8.47 % ، أي أن الجزائر تسعى من خلال هذه الأرقام ضمان الأمن والاستقرار الوطني من جهة، وتعزيز منظومتها الدفاعية من جهة أخرى، وهذا لمواجهة الخطر الذي يحيط بها من المنظمات الإرهابية والإجرامية التي تنشط في الدول الساحل، أما اهتمامها بالتعليم وذلك بهدف رفع مستوى التعليم وتمكين كافة أفراد المجتمع من خلال إجبارية ومجانية التعليم، كذلك الصحة تدخل من بين أولويات الدولة.

الفرع الثاني : تطور حجم النفقات الحكومية : الإنفاق الحكومي هو المحدد الأكثر تناولا كمفسر للنمو الاقتصادي في أغلب النظريات الاقتصادية، والذي يعني ما تنفقه الحكومة من نفقات رأسمالية واستثمارية للقيام بعملية التنمية ويشمل كل من الأجور، الاستثمارات الحكومية والاستهلاكية النهائية للحكومة....

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر وخاصة في الآونة الأخيرة، بتصاعد معدلات النفاق الحكومي وهذا ما نطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية، كما جاءت متطابقة مع ظاهرة الازدياد المستمر في النفقات الحكومية التي شخصها فاجنر، حيث يرتبط الإنفاق الحكومية وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شاهدتها الجزائر، ويمكن أن نميز ثلاث فترات من 1990 إلى 2017.

الجدول رقم 04 : تطور النفقات الحكومية في الجزائر (1990-2017)

السنة	الإنفاق الحكومي G	السنة	الإنفاق الحكومي G	السنة	الإنفاق الحكومي G	السنة	الإنفاق الحكومي G
1990	140,012	1997	914,100	2004	1,920,000	2011	6,618,426
1991	195,300	1998	976,721	2005	1,950,000	2012	7,428,667
1992	327,900	1999	1,080,692	2006	3,623,758	2013	6,879,821
1993	503,950	2000	1,205,840	2007	3,623,758	2014	7,656,166
1994	535,272	2001	1,324,756	2008	4,322,861	2015	7,263,652
1995	734,875	2002	1,572,428	2009	5,191,458	2016	7,984,180
1996	848,600	2003	1,785,197	2010	5,860,860	2017	6,883,215

المصدر : أعداد الجريدة الرسمية الجزائرية الخاصة بقانون المالية من سنة 1990 إلى 2017

الشكل رقم 05 : منحى تطور النفقات الحكومية في الجزائر (2017-1990)

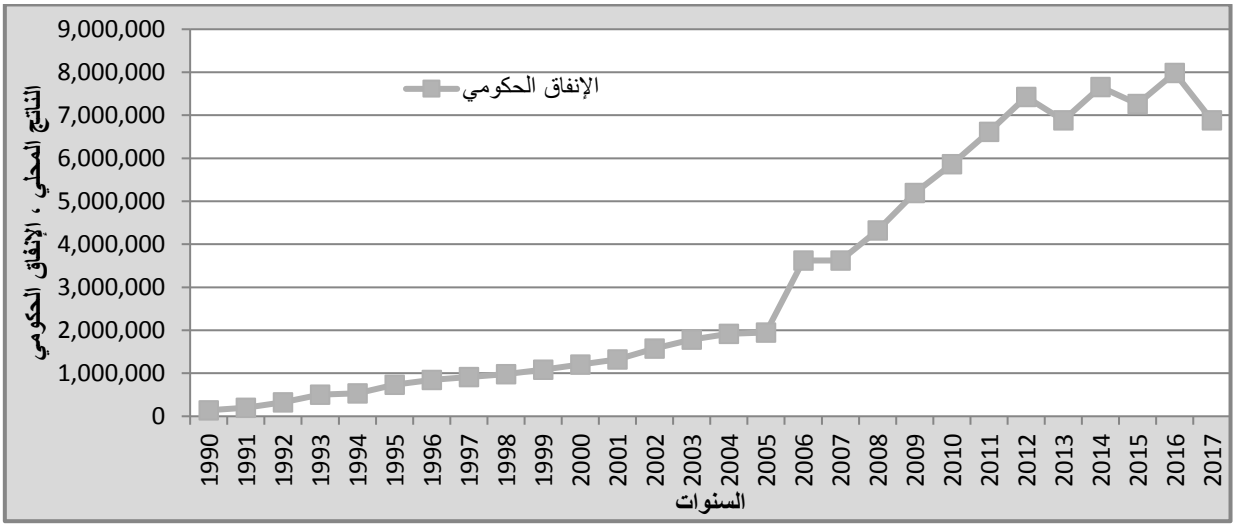

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات الجدول رقم 04 بإستعمال EXCEL

◆ **الفترة ما بين 1990-1998** : بلغ الإنفاق الحكومي في سنة 1990 حوالي 140.012 مليون دج، وفي سنة 1991 زاد بنسبة كبيرة قدرة بـ 28.31%، وكان ذلك انعكاسا لتحسن الإيرادات العامة بسبب الارتفاع المحسوس في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990، متجاوزا 10 دولار أثناء الأزمة البترولية 1986، لترتفع النفقات سنة 1998 إلى 976721 مليون دج، ورغم إبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لم تكن عائق أمام الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات الحكومية التي ارتفعت وبمعدل نمو سنوي مركب للفترة 1990-1998 قدره 85.67%، هذه الزيادة المعتبرة كانت بسبب التدبير التي اتخذتها الدولة في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية، واستمرار عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة، حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من76 مليار دج سنة 1994 إلى124.4 مليار دج سنة 1996، كلها مولت من النفقات الحكومية.

◆ **الفترة ما بين 1999-2009** : في بداية سنة 2000 شهد الإنفاق الحكومي زيادة قوية تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر الناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، فكانت سنة 2000 نقطة تحول لاقتصاد الجزائر فنتيجة للرواج الذي عرفه سوق النفط والفوائض المالية

الكبيرة تقرر إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتلك السنة من أجل الاحتياط للانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط.

ومع انطلاق مشروع الإنعاش الإقتصادي 1999-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005- 2009، حيث تم تخصيص ميزانية انفاقية ضخمة قدرت بـ7 ملايير دولار لمشروع الإنعاش الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع، و50 مليار دولار لمشروع دعم النمو الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع، وموازاة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004، كما شهدت 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية وتم تخفيضها إلى حوالي 4.7 مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن*.

كل هذه العوامل ساهمت في رفع وتيرة الإنفاق العام من 1080692 مليون دج سنة 1999 إلى 5191458 دج سنة 2009، وكان متوسط معدل نمو النفقات الحكومية خلال هذه الفترة يساوي 16%، واستمرت النفقات العامة في التزايد لكن بوتيرة متقاربة بين السنوات، وبلغ بمعدل نمو سنوي مركب لسنوات 1999-2010 قدره 70.14%، أي زادت النفقات الحكومية حولي خمس مرات على ما كانت عليه.

◆ **الفترة ما بين 2010-2017** : في بداية هذه الفترة بدأ تطبيق برنامج ضخم خصصت له مبالغ مالية كبيرة قدرة بحوالي 286 مليار دولار، وهذا بهدف إطلاق مشاريع جديد الخاصة برنامج دعم النمو المطبق خلال المرحلة 2010 و2014، واستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها التابعة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق بين سنتي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الممتد بين سنتي 2005-2009، ومن الملاحظ أن النفقات الحكومية بلغت 5,860,860 مليون دج سنة 2010 وفي سنة 2017 بلغت 6,883,215 مليون دج.

وبفضل لانتعاش المسجل مؤخرا في أسعار المحروقات بالأسواق الدولية نتيجة توصل منتجي النفط من منظمة الأوبيك وخارجها لقرار يفضي بتخفيض الإنتاج لجعل الأسعار تتجاوز 50 دولار للبرميل، حيث وصل سنة 2014 إلى 100 دولار للبرميل، وبفضل الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة من أجل كبح وتيرة تأكل احتياطاتها النقدية بالمؤسسات بدءا من لإقرارها بسياسة التقشف في

* نادي لندن يضم البنوك الخاصة التي تمتلك ديونا على الدول والمؤسسات في الدول النامية من أجل التسديد، وصلت الدين الجزائر سنة 2006 إلى 500 مليون دولار، وقد تم تصفيتها في ما بعد، بعد زيارة رئيس الجمهورية إلى بريطانيا.

الإنفاق العمومي وصلا إلى اتخذها لتدبير جديدة لإعادة ضبط الأوضاع المالية للبلاد بصفة جذرية، كتقليص الواردات والوصول إلى إنتاج كل ما يحتاجه الجزائريين، ويبقى هذا المسعى صعبا على المدى القصير للاتكال الطويل على الإستراد، عجز الاقتصاد على تلبية كل المتطلبات، وارتفاع أسعار السلع المحلية بالمقارنة بنظرتها الأجنبية.

الفرع الثالث : تحليل تطور مكونات النفقات الحكومية في الجزائر (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) :

سوف نعرض تطور نفقات التسيير والتجهيز إضافة إلى تحليل تطور هما من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1990-2017.

الجدول رقم 05 : تطور النفقات الحكومية ونفقات التسيير والتجهيز في الجزائر (1990-2017)

الوحدة : مليون الدينار الجزائري

السنة	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	السنة	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	140,012	84,000	56,012	2004	1,920,000	1,200,000	720,000
1991	195,300	118,300	77,000	2005	1,950,000	1,200,000	750,000
1992	327,900	203,900	124,000	2006	3,623,758	1,574,943	2,048,815
1993	503,950	303,950	200,000	2007	3,623,758	1,574,943	2,048,815
1994	535,272	323,272	212,000	2008	4,322,861	2,017,969	2,304,892
1995	734,875	437,975	296,900	2009	5,191,458	2,593,741	2,597,717
1996	848,600	547,000	301,600	2010	5,860,860	2,837,999	3,022,861
1997	914,100	640,600	273,500	2011	6,618,426	3,434,306	3,184,120
1998	976,721	771,721	205,000	2012	7,428,667	4,608,250	2,820,416
1999	1,080,692	817,692	263,000	2013	6,879,821	4,335,614	2,544,206
2000	1,205,840	965,328	240,512	2014	7,656,166	4,714,452	2,941,714
2001	1,324,756	836,294	488,462	2015	7,263,652	4,972,278	2,291,373
2002	1,572,428	1,050,166	522,262	2016	7,984,180	4,807,332	3,176,848
2003	1,785,197	1,097,385	687,812	2017	6,883,215	4,591,841	2,291,373

المصدر : أعداد الجريدة الرسمية الجزائرية الخاصة بقانون المالية من سنة 1990 إلى 2017 ، البنك الدولي.

الشكل رقم 06 : منحنى تطور نفقات التسيير والتجهيز بالمقارنة مع إجمالي النفقات العامة :

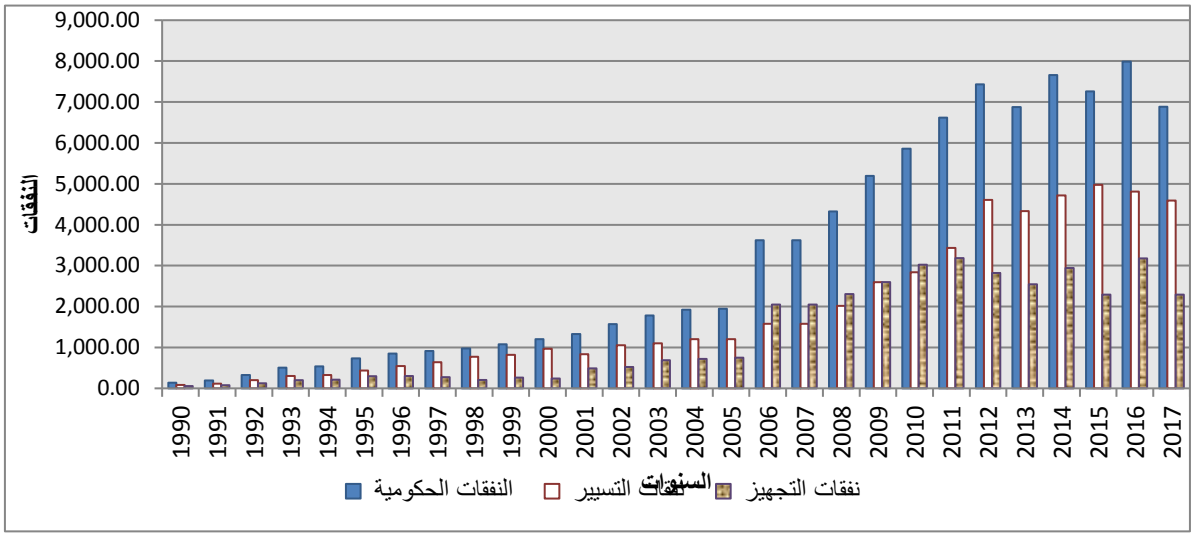

المصدر : من إعداد الطالب بإستعمال Excel بناءا على معطيات الجدول 05.

1- تطور نفقات التسيير : عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وكذلك الزيادة في الإعانات الاجتماعية والتحويلات إلى الأسر، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمات العامة وبأفضل جودة في ايطار عمل الحكومة على تحديثها وعصرنتها بما يتناسب ومتطلبات التنمية.

◆ **الفترة 1990 1999** : نلاحظ أن نفقات التسيير ارتفعت إلى حد أقصى من إجمالي النفقات بـ 66.89 % خلال الفترة ككل، بخلاف السنوات السابقة للفترة وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ويرجع هذا الارتفاع في النفقات التسيير خلال هذه المرحلة إلى ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح، إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية بإنشاء إعانات الفئات الاجتماعية المحرومة، وإنشاء صندوق خاص بهذه الفئة.

◆ **الفترة 2000 – 2004** : تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع و لكن بوتيرة أقل تسارعا، نظرا للإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز، إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 75.66% سنة 1999 إلى 62.50 % ستة 2004 ، وذلك رجع لتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي،

ولارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العمومي، التحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية ورفع مختلف الإعانات.

◆ **الفترة 2005- 2010** : نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في انخفاض مستمر، إذ انخفضت من 62.50 % سنة 2004 إلى 48.42% سنة 2010 ، أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 1200 مليار دج سنة 2004 إلى 2.837 مليار دج سنة 2010، ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع أكثر من نفقات التجهيز وذلك نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، أما بالنسبة لخدمة الدين العمومي فهي في تنازل مستمر طوال هذه الفترة وذلك تبعا للتسديدات المسبقة لجزء كبير من الدين العمومي الخارجي، مع زيادة طفيفة ناتجة عن زيادة الدين العمومي الداخلي.

◆ **الفترة 2010- 2017** : عرفت هذه الفترة الانطلاقة لتزايد حجم نفقات التسيير، إذ انتقلت من 2.837 مليار دج سنة 2010 إلى 4.591 مليار دج سنة 2017 ، أي تضاعفت إلى النصف، ويعود هذا إلى اتساع وتزايد المهام الذي تقوم بها الدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم الصحة، السكن وكذا تسيير الإدارات.

2- تطور حجم نفقات التجهيز : تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية جادة، ولقد شهدت نفقات التجهيز نمو متوافقا مع نفقات التسيير من حيث المنحى، لكن بصفة أقل من حيث المبالغ المخصصة لهذا النوع من النفقات، ويمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز وفق للفترات التالية:

◆ **الفترة 1995-1999** : نلاحظ خلال هذه المدة أن نفقات التجهيز سجلت أعلا نسبة من إجمالي النفقات العامة قدرة بـ 40% سنة 1995، وسجلت أدنى انخفاض لها سنة 2000 قدر بـ 20%، ويمكن تفسير ذلك نتيجة التدابير السياسية الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال سنة1998، وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف بعض الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا ولم تنتهي أشغالها في الوقت المحدد.

◆ **الفترة 2000 –2004 :** هنا بدأت في الارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2003 مبلغ 687 مليار دج أي نسبة 39% من إجمالي النفقات العامة، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى الذي تبنته الحكومة سنة 2001 في إطار مخططات الإنعاش الإقتصادي(برنامج الإنعاش الإقتصادي) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية ، الغاز.... الخ، وذلك للإستجابة إلى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق– غرب.

◆ **الفترة 2004 –2007 :** تميزت بمعدل نمو أسرع لنفقات التجهيز، حيث كانت 38% سنة 2004 لتتحول إلى 57 % سنة 2007، وهذا على حساب نفقات التسيير التي انخفضت في هذه المدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الإقتصادي، وإلى زياد تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي شاهدتها الجزائر خلال العشر السنوات الأخيرة بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق بهم والقضاء على السكن الهش، وتحسين الرعاية الصحية القضاء على الأمية وكذلك المنح الموجهة للفئات المعوزة حيث ارتفع عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن بالإضافة إلى هذا ارتفعت قيمة المنحة الجزافية لتضامن من 1000دج إلى3000 دج سنة 2007، وفيما يخص كتلة الأجور مثلت نسبة 31.2 % من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 2000، لترتفع إلى33% سنة 2010، ويعود السبب في ارتفاعها إلى التعديلات التي أجريت على الحد الأدنى المضمون للأجر حيث ارتفع من6000 دج سنة 2000 إلى8000 دج سنة 2001، ثم إلى10000 دج سنة 2004 ليصل إلى 15000 دج سنة 2010

◆ **الفترة 2008–2017 :** في هذه الفترة بدأت نفقات التجهيز بالانخفاض المتذبذب وهذا يعود إلى انخفاض في حجم الإنفاق العمومي ككل، بسبب تراجع في الإيرادات الكلية للدولة وهذا ضعف الإيرادات البترولية بالدرجة الأولى لانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، كما نلاحظ أن نفقات التجهيز انخفضت بصورة واضحة ما بين سنة 2016 و2017 وهذا راجع إلى خفض الدعم المخصص للديوان الوطني المهني للحبوب وكذلك مخصصات الدعم للديوان الوطني للحليب، بالإضافة إلى خفض مخصصات دعم المؤسسات العمومية.

3- تطور نسبية نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي النفقات العامة : خلال بداية فترة الدراسة 1900 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي % 10 من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا، وعند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 43.46 %كحد أدنى سنة 2006 و 80.05% كحد أقصى سنة 2000 من إجمالي، اما نفقات التجهيز فكانت أعلى قيمة سنة 2007 بلغت 57% من النفقات الحكومية، ويرجع هذا التفاوت إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية، وتحمل الدولة للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية .

لقد قامت الجزائر لأول مرة بوضع آلية تسقيف تسري على مدى سنوات 2017 و 2018 و2019 ، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة سقف 6800 مليار دج وهو ما يبين حدة الأزمة التي تعاني منها البلاد والتوجه إلى ترشيد النفقات، بحيث لا تتجاوز نفقات التسيير والتجهيز مبلغ 4500 مليون دج و 2300 مليون دج على التوالي، وهذا ما يبين بأن الحكومة اتجهت إلى إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة مع انخفاض الإيرادات العامة وفي السياق ذاته لجأت الحكومة إلى إجراء استباقي يتمثل في الاقتراض لدى البنك الإفريقي للتنمية لتغطية جزء من العجز الميزانية .

الفرع الرابع : مخططات التنمية في الجزائر : لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على الاقتصاد الموجه إداريا في ظل نظام سياسي أحادي، إذ أولت الأهمية الكبرى لإنشاء الصناعات الثقيلة وانتهجت التعليم المجاني والتشغيل الكامل، هذا التدخل كان ناجحا من خلال تطبيق سياسات التأميمات التي قامت بها كتأميم المحروقات سنة 1974، وإنشاء مؤسسات عمومية في كل القطاعات وأجهزة إدارية خاصة بالتخطيط، المراقبة، التوجيه والتسيير كما اعتمدت بعد ذلك أسلوب المخططات التنموية (5 مخططات)، لكن بمجرد الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني ظهرت الاختلالات والمشاكل بظهور الأزمة

النفطية، فسارعت لتطبيق جملة من الإصلاحات لحل الأزمة[1]، وسوف نركز عن الإصلاحات والبرامج المسطرة في طرف الدولة الجزائرية خلال مدة الدراسة فقط.

1- الفترة الانتقالية 1988-1998 : بعد النتائج الوخيمة لأزمة البترول 1986 سعت الجزائر لتغيير نمط اقتصادها والتحول نحو اقتصاد السوق فانتهجت سلسلة من الإصلاحات الذاتية لمواجهة الوضع السائد، لكن هذه الإصلاحات فشلت لأن أثر الأزمة كان عميقا وهيكليا، إضافة إلى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الإصلاحات وعندها لجأت الجزائر إلى عقد مجموعة من الاتفاقات مع الصندوق والبنك الدوليين فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي، الذي ينص على جملة الإجراءات والشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات وتحقيق وفرة مالية تمكن من دفع أعباء الديون الخارجية أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي عبر التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحرير الواردات، والتحول نحو التصدير والقضاء على الملكية العامة[2].

2- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 من طرف الحكومة الجزائري، وهو عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية ما يقارب (525 مليار دينار)[3]، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي بلغ 119 مليار دولار وهذا قبل إقرار البرنامج سنة 2000، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل التوسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، ومن أهداف هذا المخطط[4]:

✓ تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.

---

[1] محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010، ص134.

[2] مجلة التمويل والتنمية، **دور صندوق النقد الدولي قي التكييف**، واشنطن،سبتمبر 1990، ص20-21

[3] Algérie , Ministère des Finances , **programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes** , Avril 2001 , p 02

[4] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

✓ خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة.

✓ تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 [1]: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 مليار دولار في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 143 مليار دينار في سنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج، حيث خصصت له قيمة مالية ضخمة بلغت 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج والذي يشمل على الأهداف التالية :

✓ تحسين ظروف معيشة السكان.

✓ تطوير المنشآت الأساسية.

✓ دعم التنمية الاقتصادية.

✓ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

✓ برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة الاتصال.

4- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 : خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار حوالي 21214 مليار دج، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيه من10 سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج نجد استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار، أي حوالي 9700 مليار دج، تخصيص مبلغ 130 مليار

[1] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ،أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 2014، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013 ، ص6.

دولار (1534 مليار دينار) للمشاريع الجديدة، وتوجيه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.[1]

الفرع الخامس : تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات الحكومية لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن توضيح حصة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم 07 : منحنى تطور نفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي

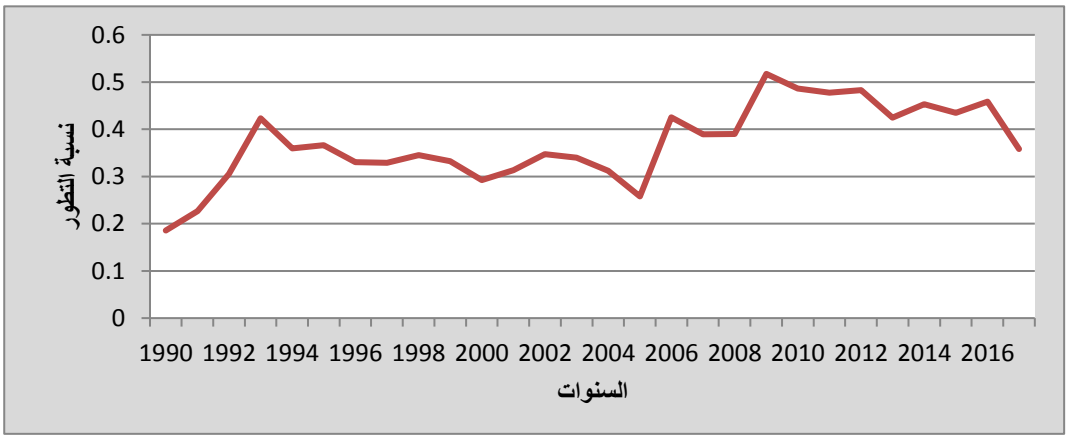

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين 01 و04 باستعمال Eviews9.

فالملاحظ أن النسبة منحصرة بين 20% و50% تقريبا، فبالرغم من كون الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يساهم بنسبة معتبرة من النفقات العامة، إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية فهناك العديد من القطاعات لا تحضي إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، وهذا راجع إلى أن النفقات في عصرنا أصبح هدفها اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا.

الفرع السادس : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي :

1- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : لقد شهدت الجزائر معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو الديمغرافي وهو ما جعل الدخل الفردي يواصل نموه، مما انعكست على الكثير من فئات المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، وهذا بتحسن المداخيل وتراجع في معدلات الفقر العام، وذلك

[1] بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

بسبب السياسات الاجتماعية المتبعة وسياسات التضامن الوطني وسياسات الأجور، حيث ارتفع معدل الدخل الفردي من 30.149 مليون دج سنة 1990 إلى 108.399 في نهاية التسعينات أي زيادة بحوالي 72 %، وهكذا يواصل الارتفاع مع مرور السنوات ليبلغ سنة 2017 480 مليون دج ، ومن الملاحظ أن في سنة 2009 كان المعدل منخفض بالمقارنة السنوات السابقة وهذا نتيجة لانخفاض أسعار البترول مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقارنة بالمعدل العالمي للدخل الفردي نجد الجزائر تحتل معدلات متدنية، ويوضح الجدول رقم 06 قيم معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 06 : تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2017-1990)

الوحدة : مليون الدينار الجزائري للناتج المحلي ، ألف نسمة للتعداد السكاني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	تعداد السكاني	حصة الفرد من الناتج	السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	تعداد السكاني	حصة الفرد من الناتج
1990	754,400	25022	30.149	2004	6,150,300	32364	190.03
1991	862,132	25643	33.620	2005	7,563,600	32906	229.85
1992	1,074,695	26271	40.908	2006	8,520,600	33481	254.49
1993	1,189,724	26894	44.237	2007	9,306,200	34096	272.94
1994	1,487,400	27496	54.095	2008	11,089,994	34591	320.60
1995	2,004,990	28060	71.453	2009	10,034,220	35268	284.51
1996	2,570,000	28566	89.967	2010	12,049,400	35978	334.91
1997	2,780,200	29045	95.720	2011	13,864,857	36717	377.61
1998	2,830,491	29507	95.926	2012	15,373,307	35978	410.00
1999	3,248,198	29965	108.39	2013	16,200,439	36717	423.02
2000	4,123,514	30416	135.57	2014	16,885,582	37495	431.70
2001	4,227,100	30879	136.89	2015	16,702,100	38297	418.19
2002	4,522,800	31357	144.23	2016	17,406,800	39114	435.80
2003	5,252,300	31848	164.91	2017	19,206,030	39939	480.64

المصدر : من إعداد الطلب بناءا على معطيات البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصاء

2 – نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي : يوضح هذا المؤشر نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العام، ويتم حسابه من خلال قسمة الإنفاق العام على عدد السكان في سنة معينة.

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نصيب الفرد من الإنفاق العام لقياس الرخاء الاجتماعي الذي يتسم به الفرد، كما يستخدم لغرض المقارنة لفترات زمنية مختلفة لنفس الدولة، فإذا كان نصيب الواحد من السكان في تزايد، فإنه يدل على أن الإنفاق العام يتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، الذي يعني زيادة توجه الدولة لإشباع الحاجات العامة كما، يدل على وجود زيادة حقيقية في الإنفاق العام، والجدول رقم 07 يبين تطور نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2017.

الجدول رقم 07 : نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2017)

الوحدة : مليون الدينار الجزائري للناتج المحلي ، ألف نسمة للتعداد السكاني

السنة	الإنفاق الحكومي G	تعداد السكاني	نصيب الفرد من الإنفاق	السنة	الإنفاق الحكومي G	تعداد السكاني	نصيب الفرد من الإنفاق
1990	140,012	25022	5.596	2004	1,920,000	32364	59.325
1991	195,300	25643	7.616	2005	1,950,000	32906	59.260
1992	327,900	26271	12.481	2006	3,623,758	33481	108.233
1993	503,950	26894	18.738	2007	3,623,758	34096	106.281
1994	535,272	27496	19.467	2008	4,322,861	34591	124.971
1995	734,875	28060	26.189	2009	5,191,458	35268	147.200
1996	848,600	28566	29.707	2010	5,860,860	35978	162.901
1997	914,100	29045	31.472	2011	6,618,426	36717	180.255
1998	976,721	29507	33.101	2012	7,428,667	35978	198.124
1999	1,080,692	29965	36.065	2013	6,879,821	36717	179.644
2000	1,205,840	30416	39.645	2014	7,656,166	37495	195.740
2001	1,324,756	30879	42.902	2015	7,263,652	38297	181.869
2002	1,572,428	31357	50.146	2016	7,984,180	39114	199.894
2003	1,785,197	31848	56.054	2017	6,883,215	39939	172.257

المصدر : من إعداد الطلب بناءا على معطيات الميزانية العامة لسنوات الدراسة .

الشكل رقم 08 : المنحى تطور نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2017)

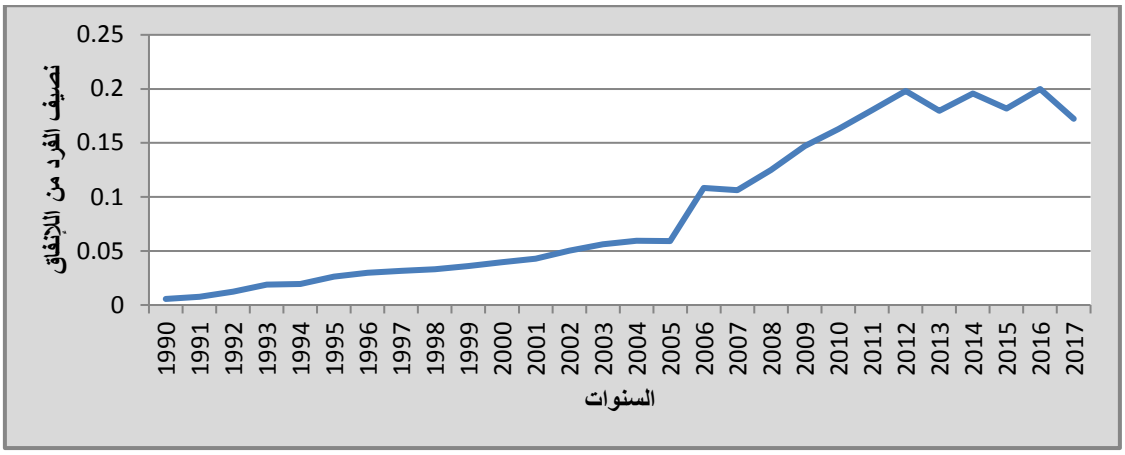

المصدر : من إعداد الطلب بناءا على معطيات الجدول رقم 07 باستعمال Eviews9.

الفرع السابع : المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي :

2 – الميل الحدي للإنفاق الحكومي : وهو يكشف عن معدل التغير في الإنفاق الحكومي عندما يتغير الناتج المحلي الجمالي بمقدار وحدة واحدة، ونلاحظ من الجدول رقم 08 أن معدلات الميل الحدي مرتفعة ما يدل على أن جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي تم توجيهه لغرض الإنفاق الحكومي، الذي يعني زيادة تدخل الدولة في مختلف المجالات كما يحي الاهتمام بالحاجات العمومية، ومن الملاحظ أن الميل الحدي في بعض السنوات أكبر من الواحد مما يدل على أن التغير في الإنفاق الحكومي أكبر من تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، أم الميل الحدي السالب فيدل على انخفاض في قيمة الإنفاق كما كان في سنة 1997 مثلا، أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كما نشاهده في سنة 2009.

2- الميل المتوسط للإنفاق الحكومي : ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، ومعرفة درجة إشباع الحاجة العامة من قبل الدولة، وقراءة لمخرجات الجدول رقم 08 نجد أن الميل المتوسط في كل السنوات يفوق 20% ليقارب 50% في بعض الأحيان مما يدل على أن الدولة تتدخل بصورة واضحة في النشاط الاقتصاد، وكما يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مدعم.

الجدول رقم 08 : الميل الحدي والميل المتوسط للإنفاق الحكومي للجزائر 1990-2017

السنة	الميل الحدي للإنفاق	الميل المتوسط للإنفاق	السنة	الميل الحدي للإنفاق	الميل المتوسط للإنفاق
1990	/	0.186	2004	0.150	0.312
1991	0.513	0.227	2005	0.021	0.258
1992	0.624	0.305	2006	1.749	0.425
1993	1.530	0.424	2007	0.000	0.389
1994	0.105	0.360	2008	0.392	0.390
1995	0.386	0.367	2009	0.823-	0.517
1996	0.201	0.330	2010	0.332	0.486
1997	0.312	0.329	2011	0.417	0.477
1998	1.245	0.345	2012	0.537	0.483
1999	0.249	0.333	2013	0.664-	0.425
2000	0.143	0.292	2014	1.133	0.453
2001	1.148	0.313	2015	2.139	0.435
2002	0.838	0.348	2016	1.022	0.459
2003	0.292	0.340	2017	0.612-	0.358

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين رقم 01 و04 بإستعمال Excel

المطلب الثالث : الأساليب القياسية لتحليل السلاسل الزمنية في الدراسة :

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية، ولقد تعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، ومن أهمها إختبار لاستقرار (السكون) للمتغيرات، وحيث أن المتغيرات تتسم في الغالب بعدم السكون وعدم استقلالها عن الزمن نتيجة لموجات الرواج والركود مما يعطينا انحدار زائف، فوجب علينها دراسة الاستقرارية متغيرات الدراسة وجعلها ساكنة، وهذا قصد الحصول من خلالها على نتائج أكثر واقعية وتحليل سليم ومنطقي، ولمعرفة في أي اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات – من يؤثر في الأخر– سوف ندرس السببية باستعمال سببية جوهانسن، كل هذا سوف نتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول : تعريف بمتغيرات الدراسة : المتغيرات هي عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017 أي أن حجم العينة المستعملة هي 28 مشاهدة، والمجتمع الدراسة هو اقتصاد الدولة الجزائرية، ومعطيات الدراسة مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وبنك الجزائر وموقع وزارة المالية، وموقع والبنك الدولي وسنعتمد على برنامج Eviews9 لإجراء الانحدار بين متغيرات النموذج، وبرنامج Excel لرسم المنحنيات وحساب الميل والمتوسط، لكن قبل ذلك يجب التعريف بالمتغيرات :

- **الناتج المحلي الإجمالي :** معبرا عنه بالناتج المحلي الحقيقي مقاسا بمليار دينار جزائري ونرمز له بالرمز GDP، وسيتم إدخال ألوغاريتم النبري لقيم المتغير وهذا لتفادي الأرقام الكبيرة ليصبح LGDP
- **نفقات التسيير(الجارية) :** ونرمز له بالرمز GS وبإدخال ألوغاريتم يكون LGS
- **نفقات التجهيز (الاستثمارية) :** ونرمز له بالرمز GI وبإدخال ألوغاريتم يكون LGI

الفرع الثاني : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية : السلسلة المستقرة تكون الصدمات مؤقت وتأثيرها عبر الزمن سوف يتلاشي، وتذبذبها في المدى الطويل حول وسط حسابي ثابت وكذلك التباين ثابت، والتغاير بين الخطأ معدوم، بالإضافة إلى التباين المشترك يعتمد على القيمة الفعلية وليس على الفجوة الزمنية، ولمعرفة إستقرارية السلاسل نتبع الأدوات الإحصائية التالية :

1- التحليل الرسم البياني للسلاسل : من خلال الرسوم البيانية لسلاسل الزمنية اتضح أن جميع السلاسل تحتوي على مركبة الاتجاه العام نحو الزيادة، مما يجعل سلاسل غير مستقرة.

الشكل رقم 09 : السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الأصلية .

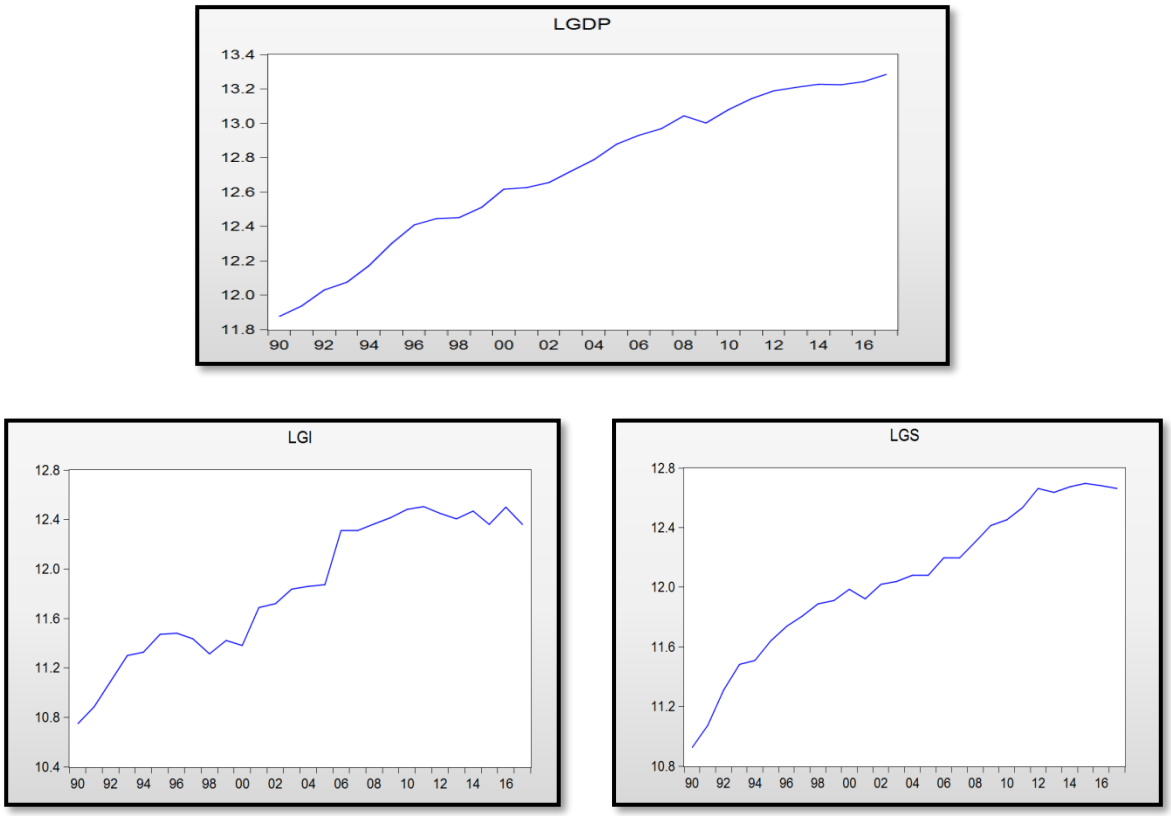

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال Eviews9.

2- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي : توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية ارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية[1]، كون السلاسل مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_K معنويا لا يختلف عن الصفر من أجل كل K>0 والجدول رقم 07 يبين دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGDP.

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 203

الجدول رقم 09 : دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGDP.

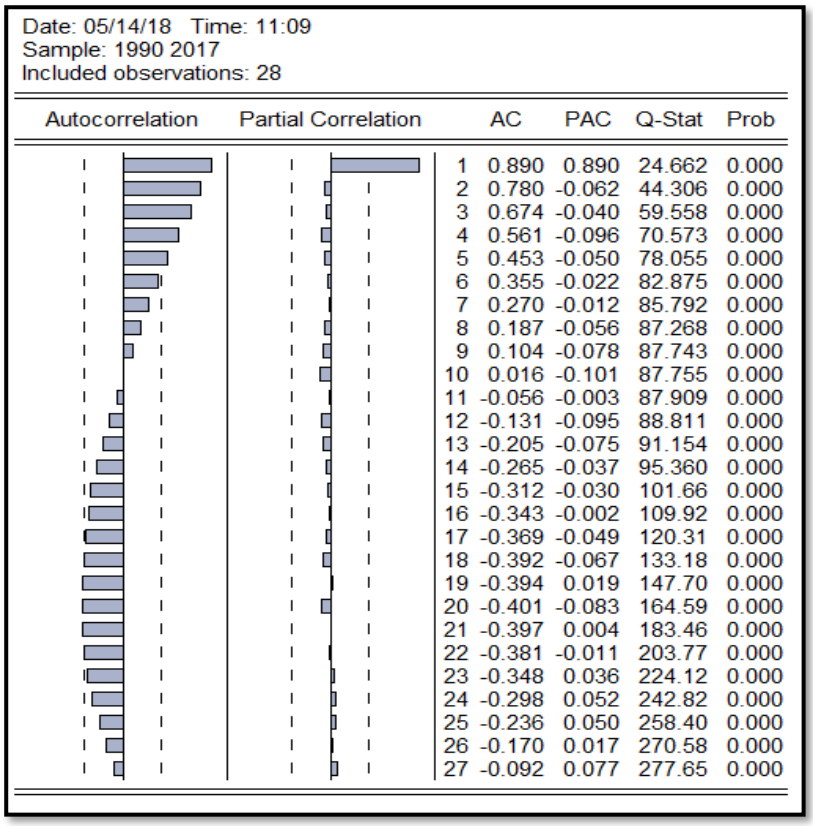

Date: 05/14/18 Time: 11:09
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.890	0.890	24.662	0.000
		2	0.780	-0.062	44.306	0.000
		3	0.674	-0.040	59.558	0.000
		4	0.561	-0.096	70.573	0.000
		5	0.453	-0.050	78.055	0.000
		6	0.355	-0.022	82.875	0.000
		7	0.270	-0.012	85.792	0.000
		8	0.187	-0.056	87.268	0.000
		9	0.104	-0.078	87.743	0.000
		10	0.016	-0.101	87.755	0.000
		11	-0.056	-0.003	87.909	0.000
		12	-0.131	-0.095	88.811	0.000
		13	-0.205	-0.075	91.154	0.000
		14	-0.265	-0.037	95.360	0.000
		15	-0.312	-0.030	101.66	0.000
		16	-0.343	-0.002	109.92	0.000
		17	-0.369	-0.049	120.31	0.000
		18	-0.392	-0.067	133.18	0.000
		19	-0.394	0.019	147.70	0.000
		20	-0.401	-0.083	164.59	0.000
		21	-0.397	0.004	183.46	0.000
		22	-0.381	-0.011	203.77	0.000
		23	-0.348	0.036	224.12	0.000
		24	-0.298	0.052	242.82	0.000
		25	-0.236	0.050	258.40	0.000
		26	-0.170	0.017	270.58	0.000
		27	-0.092	0.077	277.65	0.000

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي AC ، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K=1,..9 تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، أي تتناقص بوتيرة بطيئة نحو الصفر، فلإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات K<=27 حيث لدينا Q = 277.65 (Q-Stat أخر قيمة في الجدول) هي أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05}(28)$= 41.337 ومنه نرفض فرضية العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة LGDP تساوي الصفر عند مستوى معنوية 5%، ومنه يوجد ارتباط ذاتي بين المشاهدات.

نفس الشيء بالنسب لدالة الارتباط الذاتي للسلسلتين LGS,LGI معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر عند معنوية 5%، ومنه يوجد ارتباط ذاتي بين المشاهدات (أنظر الملحق رقم 01 و02).

القرار : السلاسل الثلاثة يوجد بها ارتباط ذاتي بين المشاهدات ومنه السلاسل غير مستقرة.

3- إختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey and Fuller : وبما أن يوجد ارتباط ذاتي بين المشاهدات سوف نستعمل إختبار ديكي فولر الموسع، إن هذا الاختبار هو من بين أهم اختبارات الاستقرارية، وبالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريقة لجعل السلسلة تستقر، ويعتمد هذا الاختبار على النماذج التالية :

$$\Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{J+1} \Delta \mathrm{L}GDP_{\mathrm{t-J}} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$\Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{J+1} \Delta \mathrm{L}GDP_{\mathrm{t-J}} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

$$\Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{J+1} \Delta \mathrm{L}GDP_{\mathrm{t-J}} + c + bt + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

هذا بالنسب للمتغير $LGDP$ ونفس الشيء لباقي المتغيرات، ومن أجل اختبار السكون السلاسل سنحاول تتبع إستراتجية اختبار ADF التي تطرقنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل على النحو التالي :

◆ **دراسة إستقرارية السلاسل الأصلية :**

أ - **تقدير النموذج** : ونبدأ بتقدير انموذج الثالث ونقوم بدراسة معنويته (دراسة معلمة الاتجاه العام ومعلمة الثابتة) إذا كان غير معنوي ننتقل إلى الثاني ثم الأول، وإذا كان النموذج معنوي نقوم بدراسة الاستقرارية من نفس مخرجات الجدول، وباستعمال برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم 10 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGDP) باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.078364	0.9144
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 13:31
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.104243	0.096667	-1.078364	0.2916
C	1.329354	1.154579	1.151376	0.2609
@TREND("1990")	0.003288	0.005261	0.624908	0.5379

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

ب- إختبار النموذج : عند تقدير النموذج الثالث لـ (LGDP) كانت النتائج على الجدول رقم 10، حيث نجد القيمة الإحتمالية لمعامل الاتجاه العام (@TREND) تساوي 0.537 أكبر من 0.05 وعليه **نقبل** الفرضية الصفرية القائل بأن المعلمة لا تختلف جوهريا عن الصفر، ومنه النموذج الثالث غير معنوي، ننتقل إلى تقدير للنموذج الثاني حيث كانت النتائج على الجدول رقم 11، فنجد القيمة الإحتمالية لمعامل الثابت تساوي 0.004 وهي أقل من 0.05، وعليه **نرفض** الفرضية الصفرية أي المعلمة تختلف جوهريا عن الصفر ومنه النموذج الثاني معنوي.

الجدول رقم 11 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGDP) باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.847094	0.0651
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/17/18 Time: 14:21
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.044655	0.015684	-2.847094	0.0087
C	0.618943	0.199218	3.106871	0.0047

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

نستعمل نفس الطريقة مع باقي المتغيرات، حيث وجدنا للسلسلة الزمنية (LGS) النموذج الثالث غير معنوي، فانتقلنا إلى دراسة النموذج الثاني فوجدناه معنوي، (أنظر الملحق رقم 03 و 04).

كذلك السلسلة (LGI)، وجدنا النموذج الثالث غير معنوي، فانتقلنا إلى دراسة النموذج الثاني ووجدناه معنوي، (أنظر الملحق رقم 05 و 06).

ج- إختبار وجود جذر الوحدة :

من الجداول رقم 11 الخاص بالمتغير (LGDP) باستعمال النموذج الثاني المعنوي، لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau = -2.847$ أقل بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة [1] $\tau = -2.976$ عند مستوى معنوي 5%، وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار Prob التي تساوي 0.065 وهي اكبر من 0.05 ومنه **نقبل** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة في السلسلة (LGDP).

أما الملحق رقم 04 الخاص بالمتغير(LGS) باستعمال النموذج الثاني المعنوي ، الإحصائية المحسوبة $\tau_C = -2.84$ أصغر من الإحصائية المجدولة $\tau_t = -2.976$ عند مستوى معنوي 5%، وكذلك الإحتمالية تساوي 0.4938 هي أكبر 0.05، ومنه **نقبل** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة في السلسلة (LGS).

أما الملحق رقم 06 الخاص بالمتغير (LGI) باستعمال النموذج الثاني ، الإحصائية المحسوبة $\tau_C = -2.053$ أقل من $\tau_t = -2.976$ عند مستوى معنوي 5%، و كذلك الإحتمالية تساوي 0.263 هي أكبر 0.05، ومنه **نقبل** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة في السلسلة (LGI) .

القرار : في هذه الحالة وطبقا للخطوات المتبعة لمنهجية ديكي فولار المطور فإن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز غير مستقرة عند المستوى، وعليه نقوم بحساب الفروق الأولى ودراسة الاستقرارية.

◆ **دراسة إستقرارية السلاسل الفروق الأولى :**

نقوم بحساب الفروق الأولى للسلاسل الثلاثة ودراسة الاستقرار بنفس الطريقة عند دراسة الاستقرارية لسلاسل الأصلية.

أ - **تقدير واختبار النموذج** : بتقدير النموذج الثالث للمتغير(DLGDP) كانت النتائج على الملحق رقم 07، حيث نجد معامل الاتجاه العام (@TREND) معنوية، لأن القيمة الإحتمالية تساوي 0.018

[1] هذه الإحصائية مستخرجة من جداول أعدت خصيصا من طرف Dickey and Fuller

اكبر من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية أي المعلمة تختلف جوهريا عن الصفر ومنه النموذج الثالث معنوي، كذلك النموذج الثاني والأول معنوي.

ب- إختبار وجود جذر الوحدة :

- من الملحق رقم 07 لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau = -5.199$ أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة $\tau = -3.595$ عند مستوى معنوي 5%، وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار Prob التي تساوي 0.0015 وهي أقل من 0.05 ومنه **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة في النموذج الثالث للسلسلة (DLGDP)،

هنا نتقل إلى دراسة الاستقرارية على النموذج الثاني ثم الأول (أنظر الملحق رقم 08 و09)، وقد وجدنا أن النموذجين معنويين، وعند إختبار وجود جذر الوحدة كانت نتائج الإحصائية المحسوبة للنموذجين هما على التوالي $\tau = -4.10$ و $\tau = -2.13$ وهما أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة لهما على التوالي $\tau = -2.98$ و $\tau = -1.95$ ومنه **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة في النموذج الثاني والأول للسلسلة (DLGDP).

نستعمل نفس الخطوات مع باقي المتغيرات، حيث وجدنا للسلسلة الزمنية (DLGS) باستعمال النماذج الثلاثة المعنوية، القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ومنه **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة للسلسلة (DLGS). (أنظر الملحق رقم 10 و11 و12)

أما السلسلة الزمنية (DLGI) وجدنا باستعمال النماذج الثلاثة المعنوية، القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ومنه **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة للسلسلة (DLGI). (أنظر الملحق رقم 13 و 14 و15)

القرار: إذا السلاسل الثلاثة للفروق الأولى باستعمال النماذج الثلاثة (DLGDP) و(DLGS) و (DLGI). مستقرة ونكتب : $LGDP \sim I(1)$ ، $LGS \sim I(1)$, $LGI \sim I(1)$.

الفرع الثالث : اختبار التكامل المشترك : بعد الحصول على النتائج جذر الوحدة التي أظهرت أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وأصبحت جميعها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها، حيث يشير جرانجر إلى أن عدم الاستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرات على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، ولاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات سوف نستعمل منهجية جوهانسن، هذا من أجد معرفة عدد متجهات التكامل المشترك [1]، وسوف ندرس درجة الأخير، وكذا دراسة استقرار سلسلة البواقي أولا .

◆ **تحديد درجة التأخير :** حيث يحدد مستوى التأخيرات p حسب أقل قيمة للمعايير Akaike, Hannan-Quinn, Schwarz

من بيانات الجدول أعلاه نستنتج أن كل المعايير اتفقت على درجة التأخير تساوي الواحد p=1

الجدول رقم 12 : تحديد درجة التأخير p للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LGI LGS
Exogenous variables: C
Date: 05/14/18 Time: 13:47
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	33.28885	NA	1.95e-05	-2.329912	-2.184747	-2.288109
1	119.7177	146.2642*	5.10e-08*	-8.285976*	-7.705317*	-8.118767*
2	126.3056	9.628447	6.34e-08	-8.100429	-7.084274	-7.807813

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

◆ **دراسة إستقرارية البواقي :** إن الشرط استقرار البواقي عند المستوى مهم جدا لوجد التكامل المشترك

من الملحق رقم 18 باستعمال النموذج والأول (النموذج الثالث الثاني غير معنوية أنظر الملحق رقم 16 و17) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $\tau = -3.209$ اكبر بالقيمة المطلقة من المجدولة

[1] أنظر الصفحة رقم 42 من هذا الفصل

$-=1.953\tau$، وهذا ما تبينه احتمالية هذا الاختبار Prob التي تساوي 0.0024 وهي أصغر من 0.05 ومنه **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة بوجد جذر الوحدة في السلسلة.

القرار : سلسلة البواقي لنموذج الدراسة مستقرة عند المستوى حيث نكتب $\varepsilon_t \sim I(0)$.

◆ **دراسة التكامل المشترك** : من للجدول رقم 13 وباستعمال إختبار جوهانس نلاحظ أن هناك علاقتين محققة للتكامل المشترك وهذا في كلا الاختبارين (إختبار الأثر واختبار القيمة العظمى)، لأنه عندما تكون عدد أشعة التكامل المشترك (r=2)، تكون الاحتمالية Prob تساوي 0.0858 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائل بوجود شعاعين للتكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم 13 : دراسة التكامل المشترك (إختبار جوهانسن)

Date: 05/14/18 Time: 13:48
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LGI LGS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.661657	46.93014	29.79707	0.0002
At most 1 *	0.455456	18.75406	15.49471	0.0155
At most 2	0.107299	2.951087	3.841466	0.0858

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.661657	28.17608	21.13162	0.0043
At most 1 *	0.455456	15.80297	14.26460	0.0283
At most 2	0.107299	2.951087	3.841466	0.0858

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

القرار : يؤكد تحليل التكامل المشترك أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز، وعدد أشعة التكامل المشترك هي اثنان ونكتب : $lGDP; LGS; LGI \sim CI(1;1;1)$

ووفقا للنتائج المتحصل عليها، فالنموذج الأقرب لتقدير العلاقة طويل الأجل وقصيرة الأجل هو نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM، وقبل تقدير النموذج نجري دراسة السببية بين المتغيرات وهذا باستعمال سببية جرانجر.

الفرع الرابع : اختبار سببية لجرانجر[1] :

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظواهر التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها [2].

سنحاول في هذه المرحلة اختبار اتجاه العلاقات السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز باستعمال طريقة جرانجر ومن شروط استعمال هذا الاختبار أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، وعليه سوف تستخدم الفروق

وقراءة لنتائج الجدول 14، حيث لدينا الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود السببية بين المتغيراين، وحسب قيم الاحتمالية Prob في الحالات السنة وهي على التوالي (0.462 و 0.175 و 0.823 و 0.179 و 0.550 و 0.427) أكبر من 0.05 ومنه **نقبل** الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود سببية بين المتغيرات .

الجدول رقم 14 : دراسة السببية بين المتغيرات (إختبار جرانجر للسببية)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/14/18 Time: 14:04
Sample: 1990 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLGI does not Granger Cause DLGDP	26	0.55834	0.4625
DLGDP does not Granger Cause DLGI		1.95471	0.1754
DLGS does not Granger Cause DLGDP	26	0.05080	0.8237
DLGDP does not Granger Cause DLGS		1.91766	0.1794
DLGS does not Granger Cause DLGI	26	0.36719	0.5505
DLGI does not Granger Cause DLGS		0.65175	0.4278

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

القرار : ومنه نستخلص أنه الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز ليس لديهم علاقة بينهما، أي لا تأثير بينهم .

[1] ولتفصيل كيفية حساب الإحصائية الخاصة بالسببية أنظر الصفحة رقم 50 من هذا الفصل

[2] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 276

الفرع الخامس : تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM واختبار صلاحيته : ويحتوي النموذج على معادلة الأجل الطويل ومعادلة الأجل القصير، ولكي يكون النموذج مقبول يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ ذو قيمة سالبة ومعنوي، وباستعمال Eviews9 كانت النتائج التقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي كما يلي :

الجدول رقم 15 : معاملات معادلة الأجل الطويل لنموذج VECM.

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/14/18 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	
LGDP(-1)	1.000000	0.000000	
LGI(-1)	0.000000	1.000000	
LGS(-1)	-1.056254 (0.04687) [-22.5345]	-1.731507 (0.10688) [-16.2001]	
C	0.028002	9.036066	
Error Correction:	D(LGDP)	D(LGI)	D(LGS)

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

الجدول رقم 16 : معاملات معادلة الأجل القصير لنموذج VECM.

CointEq1	-0.277485 (0.13277) [-2.08999]	1.258622 (0.44784) [2.81042]	0.156912 (0.18707) [0.83878]
CointEq2	0.160023 (0.04666) [3.42946]	-0.219743 (0.15739) [-1.39615]	0.149131 (0.06575) [2.26829]
D(LGDP(-1))	0.040473 (0.19936) [0.20301]	0.036315 (0.67247) [0.05400]	-0.108727 (0.28090) [-0.38706]
D(LGI(-1))	-0.053047 (0.06366) [-0.83322]	-0.289442 (0.21475) [-1.34784]	-0.127561 (0.08970) [-1.42203]
D(LGS(-1))	-0.246371 (0.12897) [-1.91032]	0.424999 (0.43502) [0.97696]	-0.155186 (0.18172) [-0.85400]
C	0.069952 (0.01543) [4.53281]	0.045566 (0.05205) [0.87535]	0.085911 (0.02174) [3.95095]
R-squared	0.422627	0.392903	0.603676
Adj. R-squared	0.278284	0.241129	0.504595
Sum sq. resids	0.022792	0.259318	0.045249
S.E. equation	0.033758	0.113868	0.047565
F-statistic	2.927930	2.588731	6.092744
Log likelihood	54.62045	23.00896	45.70545
Akaike AIC	-3.740035	-1.308382	-3.054266
Schwarz SC	-3.449705	-1.018052	-2.763936
Mean dependent	0.051841	0.056677	0.061115
S.D. dependent	0.039737	0.130712	0.067578
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.98E-08	
Determinant resid covariance		1.36E-08	
Log likelihood		124.8300	
Akaike information criterion		-7.756157	
Schwarz criterion		-6.594837	

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews9.

حيث يوضح الجدول رقم 15 عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات تعبر عنها علاقتين للتكامل المشترك، هذا يعني أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سوكا متشابها.

كما يظهر الجدول رقم 16 علاقة الأجل القصير الذي يحتوي على حد تصحيح الخطأ المتمثل في بواقي تقدير علاقة التكامل المشترك معبر عنه بالمتغير "CointEp " .

1- دراسة معنوية معاملات التكامل المشترك : من خلال نتائج تقدير هذا النموذج والملخصة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معاملات علاقتي التكامل المشترك لها مدلوليه إحصائية وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث القيمة المحسوبة لاختبار استودنت تساوي (t_c=−22.534 و t_c=−16.200) للتكامل الأول والثاني على التوالي هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة المجدولة $t_{26}(0.05)$=2.056، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 والقائلة بأن معاملات النموذج تختلف جوهريا عن الصفر، أي مُعَاملات علاقتي التكامل المشترك معنوية إحصائية.

2- دراسة معنوية مُعَاملات نموذج تصحيح الخطأ : وسوف نلخصها في الجدول التالي، حيث قيمة استودنت المجدولة $t_{26}(0.05)$=2.056.

الجدول رقم 17 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

✓ **حالة التكامل المشترك الأول :**

المعادلة بناءا على المتغير التابع	قيمة معامل تصحيح الخطأ	قيمة استودنت المحسوبة	القرار
فرق ألوغاريتم للناتج المحلي الإجمالي هو التابع	θ = −0.277	t_c=−2.0899	معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (لأن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة)
فرق ألوغاريتم لنفقات التجهيز هو التابع	θ = 1.258	t_c=2. 810	معامل تصحيح الخطأ موجب ومعنوي (لأن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة)
فرق ألوغاريتم لنفقات التجهيز هو التابع	θ = 0.156	t_c=0.838	معامل تصحيح الخطأ موجب وغير معنوي (لأن القيمة المحسوبة أصغر من المجدولة)

✓ **حالة التكامل المشترك الثاني :**

المعادلة بناءا على المتغير التابع	قيمة معامل تصحيح الخطأ	قيمة استودنت المحسوبة	القرار
فرق ألوغاريتم للناتج المحلي الإجمالي هو التابع	$\theta = 0.1600$	$t_c=3.429$	معامل تصحيح الخطأ موجب ومعنوي (لأن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة)
فرق ألوغاريتم لنفقات التجهيز هو التابع	$\theta = -0.219$	$t_c=-1.396$	معامل تصحيح الخطأ سالب وغير معنوي (لأن القيمة المحسوبة أصغر من المجدولة)
فرق ألوغاريتم لنفقات التجهيز هو التابع	$\theta = 0.149$	$t_c=2.268$	معامل تصحيح الخطأ موجب ومعنوي (لأن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة)

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات الجدول رقم 16

القرار: من الحالة الستة نجد حالة واحدة يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وهذا لما يكون الناتج المحلي الإجمالي هو التابع في حالة شعاع التكامل المشترك الأول، حيث تساوي $\theta = -0.277$، ومنه نقول أن سلوك الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب ثلاث سنوات ونصف لتحقيق التوازن بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في قيمة المتغيرات المستقلة (المدة المستغرق هي عبارة عن مقلوب θ أي $1/0.277=3.61$) ، كما تدل القيمة على مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انحرف نفقات التسيير والتجهيز في الأجل القصير على وضع التوازن في الأجل الطويل بوحدة واحدة، ومنه نستنتج معادلة نموذج تصحيح الخطأ المقبولة قياسيا :

معادلة الأجل الطويل — **معادلة الأجل القصير**

DLGDP = - 0.277CointEp1+0.040DLGDP(-1) - 0.053DLGI(-1) - 0.246DLGS(-1) + 0.069

t-statistics : [-2.089] [0.203] [-0.833] [-1.910] [4.532]

R^2=0.426 = 42% , $\overline{R^2}$ = 0.278 =27% , N =30 , k =4 , F = 2.927 , $\theta = -0.277$

CointEp1=LGDP -1.056LGS+ 0.0280

3- المرونات الخاصة النموذج : نلاحظ من خلال جدول المرونات في حالة الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع لشعاع التكامل المشترك الأول، أن هناك تأثير عكسي بينه وبين نفقات التسيير والتجهيز بالنسب للأجل القصير مرن مع نفقات التسيير وغير مرن مع نفقات التجهيز ، أما في الأجل الطويل هناك تأثير عكسي غير مرن بينه وبين نفقات التسيير ولا يوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز.

الجدول رقم 18 : المرونات الخاصة النموذج في للأجل الطويل والقصير

المتغير	المرونة في الأجل الطويل	المرونة في الأجل القصير
LGDP	1	0.040
LGS	−0.156	−0.246
LGI	0	−0.053

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات الجدول رقم 14 و 15

4- إختبار معنوية معالم النموذج : عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية $n-k=26$ حيث $K=4$ وهي عدد المعالم، نجد قيمة استودنت المجدولة $t_{26}(0.05)=2.056$، إلى عند معامل تصحيح الخطأ والمعلمة الثابتة.

الجدول رقم 19 : نتائج إختبار معالم نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	إختبار استودنت المحسوبة	النتيجة
CointEp1	−2.089	قيمة استودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من المجدولة
DLGDP(−1)	0.203	قيمة استودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أصغر من المجدولة
DLGI(−1)	−0.833	قيمة استودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أصغر من المجدولة
DLGS(−1)	−1.910	قيمة استودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أصغر من المجدولة
المعلمة الثابتة	4.532	قيمة استودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من المجدولة

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات الجدول رقم 14 و 15

القرار : معلمة المتغيرات المبطئ بتأخير واحد، لي الناتج المحلي الإجمالي، نفقات التجهيز ونفقات التسيير لا تختلف جوهريا عن الصفر، أما معلمة نموذج تصحيح الخطأ والمعلمة الثابتة فهي تختلف جوهريا عن الصفر وهذا عند مستوى المعنوية 5%، وهذه ممكن ولا يؤثر على درجة قابلية النموذج ككل.

5- إختبار المعنوية الكلية للنموذج : عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية n−k=26 ، نجد إحصائية فيشر المحسوبة$F = 2.927$ أكبر من إحصائية المجدولة $F_{0.05}(4, 26) = 2.74$، $F_{\alpha}(k, n-)$ (k)، ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن معلمات النموذج في آن واحد تختلف جوهريا عن الصفر.

القرار : النموذج ككل معنوي وهو مقبول إحصائيا وقياسيا، وهذا عند مستوى المعنوية 5%.

6- معامل التحديد R^2 : وهو يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمشروحة بواسطة المتغيرات المستقلة وهي الناتج المحلي الإجمالي المبطئ ونفقات التسيير المبطئ ونفقات التجهيز المبطئ، إذا فهو مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج أي يختبر جودة التوفيق والارتباط[1]

القرار : من خلال نتيجة معامل التحديد، نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر الناتج المحلي الإجمالي بنسبة R^2=42% و الباقي مفسر بعوامل أخرى، وبالتالي النموذج له قدرة تفسيرية أقل من المتوسط.

بالرغم من أهمية التقنية المستعملة VECM إلا أنها تبقى رهينة مصداقية المعطيات، إذ أنها تعتمد في تفسير الظاهرة محل البحث على مجموعة من المتغيرات، وهي الظاهرة المدروسة نفسها وباقي المتغيرات عبر الزمن الماضي.

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي قياس أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام، حيث قمنا في المبحث الأول بدراسة وصفية على للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي أما المبحث الثاني فتطرقنا الدراسة تحليلية من الناحية الاقتصادية والقياسية لتطورات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بشقيه نفقات التسيير والتجهيز، ولتسهيل الدراسة القياسية قمنا بالتعرض لبعض المفاهيم الخاصة بالسلاسل الزمنية، خاصة اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية.

ولقد خلصنا إلى أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، كون الجزائر مازالت ترتكز على سياسة اقتصادية مدعومة مصدر هذا الدعم قطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني وعرضت للصدمات الخارجية ورهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي وما يميزها من صراعات وتجاذبات.

أما عند دراستنا المتغيرات من الجانب القياسي وجدنا أنها نستقر عند أخذ الفروق وهذا متفق مع الواقع، لأن أغلب المؤشرات الاقتصادية لها موجة واحدة بالزيادة أو النقصان، نتيجة لموجات الرواج أو الكساد، كما لاحظنا أنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات بنوعيها.

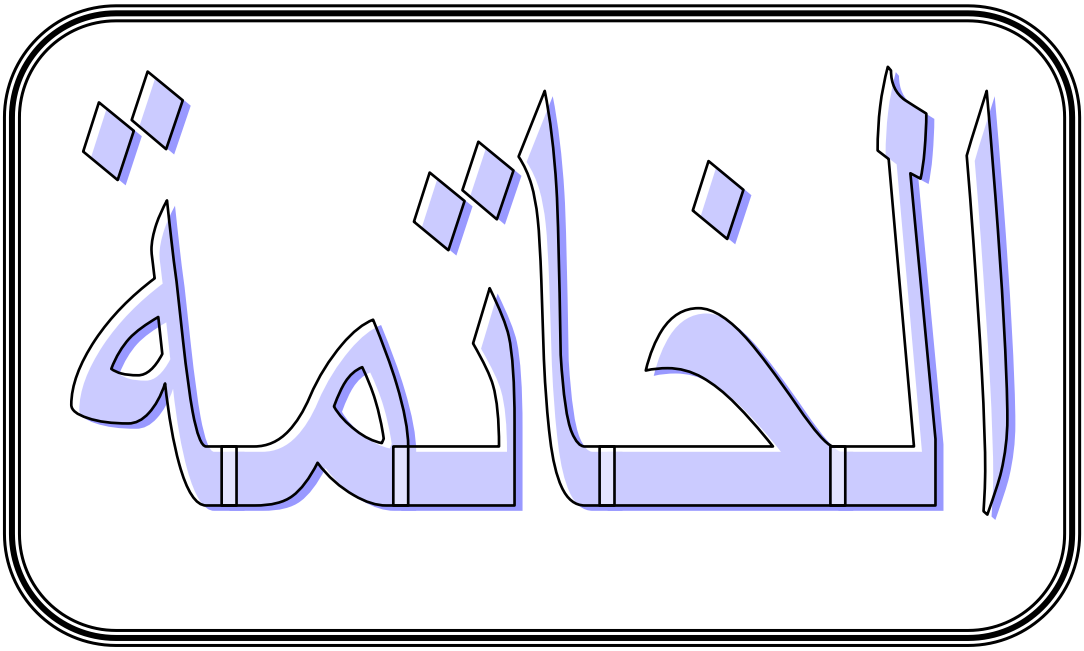
الخاتمة

الخاتمـــــة العـــامة :

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى، بغيت تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتحسين النمو الاقتصادي، واستمرت هذه السياسة إلى غاية الثمانيات، التي ارتكزت على الاشتراكية وهيمنة القطاع العام في ظل التدخل الواسع للدولة، إلى أن هذه السياسات باءت بالفشل وعانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية كبيرة بفعل الأزمة النفطية، إثر انهيار أسعار النفط في أواخر الثمانينات، مما أدخل البلاد في أزمة حادة، أدت بها إلى تنبي خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، ولقد رافق هذا التغير قيام الدولة بسلسلة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية العميقة أهممها التخلي عن السياسة المالية التوسعية، وبغياب السيولة المالية قامت بعقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتوفير السيولة تحت شروط أرضخت لها الدولة، وذلك بإعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وخوصصة البعض الأخرى، فكان أثرها الإجتماعي كبير حيث تم تسريح الكثير من العمال، وإلزام البعض على التقاعد المسبق، فزادت نسبة الفقر في البلاد،

وفي سنة 2001 عاودت النفقات الحكومية بالارتفاع ضمن ما يسمى بمخطط دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، الذي استهدف نمو الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ثم لمواجهة ضغوطات الطبقة العاطلة عن العمل والفقر والآفات الاجتماعية الأخرى، مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة، كان فيها الإنفاق العام أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية وتحقيق أهداف التنمية، لكن بانخفاض أسعار المحروقات سنة 2008 بدأت الأزمات بالظهور، غير أنها لم تصل لحجم تلك التي كانت قي التسعينات، فقامت الدولة بوضع سياسة تقشفية تعتمد على رفع الدعم عن بعض المواد، وإلغاء بعض المشاريع وتوقيف البعض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مداخيل الدولة بوضع ضرائب جديدة وزيادة في أسعار بعض المنتجات الإستراتجية كالمحروقات، في المقابل قامت بحجب الكثير من المتوجات من الإستراد وهذا من أجل إعطاء امتيازات للإنتاج المحلي.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا، فهو يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة، كما يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية في البلاد، فمن خلال معرفة دخول عناصر الإنتاج من الممكن وضع سياسة تؤثر على توزيع الدخول، وبمعرفة الناتج المحلي بطريقة الإنفاق يمكن معرفة القطاعات الأساسية المستهلكة في الاقتصاد، وقد أستخدم كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

وتعد النفقات الحكومية إحدى الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي عبارة على مبالغ مالية تخصصها الدولة من أجل إنفاقها في كل سنة مالية، فهي أداة

لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وكذا المساهمة في الاقتصاد الكلي عن طريق وضع مخططات وبرامج مالية، فالدور المهم الذي يلعبه النفقات الحكومي في الاقتصاد وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، كان محطة أنظار العديد الاقتصاديين، بحيث وضحت الأدبيات الاقتصادية بأن هناك خلافا في اتجاه علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، فهناك من الدراسات التي تدعم التوجه الكلاسيكي وبالأخص قانون فانجز والذين يعتبر أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد الإنفاق الحكومي، بينما التوجه الكنزي يعارض هذا التصور.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإحاطة بجوانب بالموضوع تم تقديم إطار مفاهيمي الناتج المحلي الإجمالي من خلال البحث في تعريفة وطرق حسابه وأشكاله، أما النفقات الحكومية فهو كذلك قمنا بتعريفه وإلقاء نظرة على قواعده، وآثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية، وأسباب زيادته، إلى جانب كيفية ترشيد النفقات، هذا كله كان في الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فبدأنا بدراسة تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال مدة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم البرامج والمخططات الاقتصادية المسطرة في تلك المدة، لنعرج بعدها على مختلف أدبيات التحليل القياسي للسلاسل الزمنية، كمقدمة إلى دراستنا الكمية بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز، اللذين يشكلان مجموع النفقات الحكومية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تخص كلا الجانبين النظري والتطبيقي :

1- على مستوى الجانب النظري :

- حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج أو طريقة الدخل أو طريقة الإنفاق، يعطي لنا نفس النتائج لكن بطرق مختلفة.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم حسابه مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار سنة الأساس، أما الناتج الاسمي فيتم حسابه بالأسعار الجارية للسنة نفسها.

- هناك فرق بين الناتج المحلي والوطني فالأول يتمثل في عوائد عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة، سواء كانت هذه العناصر وطنية أو أجنبية، أما الثاني فهو يتمثل في عوائد عناصر الإنتاج الوطنية سواء داخل أو خارج حدود الدولة.

- تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع الحاجات العامة قد فرض على نظرية النفقات العمومية أن تتطور هي الأخرى، مفهومها وأنواعها وتقسيماتها والقواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

- لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، يجب أن يحترم المنفق مجموعة من الشروط والضوابط والحدود لضمان أكبر قدر من المنفعة العامة بأقل قدر من الإنفاق.

- ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن إحدى الظواهر المالية في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن تختلف أسباب زيادتها من دولة لأخرى.

- يتم تصنيف النفقات العامة ضمن الميزانية العامة للجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التسيير والتجهيز لكل منهما وزارات وقطاعات ترصد لها الاعتمادات الخاصة بها هذا ما يوافق ميزانية الاعتمادات والبنود.

- مساهمة الإنفاق العام في تحقيق النمو من خلال تشجيع الاستثمار الذي يخلق الثروة دون أن ننسى الدور الذي يلعبه الإنفاق الجاري في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات المحرومة.

- ضرورة التخلي عن الاتجاه الذي يعتمد على زيادة الإنفاق العام من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإعادة النظر في تقدير الإنفاق الحكومي وتقسيمه بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمارية، والتركيز على هذا الأخير للدور الذي يلعبه في التنمية وزيادة الإنتاجية.

- انتشار ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر، يعود إلى تطور وتوسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي.

- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثير محدودا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.

- غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج.

1- على مستوى الجانب التطبيقي :

من خلال تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير وباستعمال الطرق الإحصائية

والنماذج القياسية الأنسب ولتجنب النتائج المزيفة قمنا بدراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية فكانت النتائج المتحصل عليها كما ما يلي :

- بعد إجراء اختبار الاستقرار باستعمال إختبار " ديكي فولر" الموسع أظهرت نتائج احتواء جميع المتغيرات على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في المستوى، في حين أصبحت مستقرة في الفروق الأولى.

- دل اختبار "جوهانسن" على وجود علاقتين للتكامل المشترك بين المتغيرات وهذا ما يدل على أن السلاسل تحقق التوازن في الأجل الطويل وإن حدثت اختلالات في الأجل القصير عن وضع التوازن، وعليه فالنموذج الأصلح لتقدير الأجلين هو نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.

- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM، أظهرت أن معامل تصحيح الخطأ يكون سالب ومعنوي في حالة واحدة فقط، وهي عند شعاع التكامل المشترك الأول، وهذا لما يكون الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة هي الناتج المحلي الإجمالي المبطئ بسنة واحدة ونفقات التسيير والتجهيز المبطئين بسنة واحدة كذلك.

- كما يدل معامل تصحيح الخطأ $\theta = -0.277$، على أن ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي عن وضع التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحه كل ثلاث سنوات ونصف بنسبة 27%، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في قيمة المتغيرات المستقلة، وهذا ما يفسر بأن الناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى فترة زمنية ليتبلور أثره بشكل واضح.

- نلاحظ أن المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز، لا توجد بينهم علاقة سببية .

- كما استخلصنا أنه في الأجل القصير يوجد علاقة سالبة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي سوف يقابله نقصان في الإنفاق بنوعيه، بينما أن هناك علاقة موجبة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة والسنة التي قبلها.

- أما في الأجل الطويل يوجد علاقة سالبة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير، أي أن زيادة الأول سوف يقابله نقصان الثاني ، بينما لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز.

كما يجب التنبيه إلى أن مصداقية وصحة الدراسة القياسية تبقى رهينة لمدى مصداقية المعطيات ومدى دقتها وهذا ما يعاب على المعطيات الجزائرية لتضارب الأرقام من مصلحة لأخرى.

نتائج إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولي : لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز، أي نستطيع القول أن علاقة قانون فاجنر، والتوجه الكنزي، غير صالحين لرسم السياسة المالية في البلد، وهذا حسب معطيات الاقتصاد الجزائري.

الفرضية الثانية : يوجد بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز علاقة توازنية في الأجل الطويل وإن كان اختلال في الأجل القصير عن الوضع التوازن، وهذا الاختلال المؤقت عن وضع التوازن موجود في أغلب المتغيرات الاقتصادية،

الفرضية الثالثة : من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في نفقات التسيير والتجهيز لكن بالسالب، أي يوجد علاقة عكسية بينهما لكنها ضعيفة.

التوصيات:

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة وبنظرة شاملة لاقتصاد الجزائر نقترح التوصيات التالية :

- يجب على السياسة المالية الجزائرية البحث على مصادر أخرى للتمويل الحكومي، وخاصة الذاتية من أجل التقليل من الاعتماد على الموارد المتأتية من الجباية البترولية وهذا من أجل تقليل آثار التقلبات في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.
- إجراء إصلاحات مالية من حيث ترشيد النفقات وتوظيفها وتوجيهها بشكل يعمل على الرفع من الإنتاج.
- إعادة النظر في سياسة النفقات التجهيز، والعمل على زيادة حجم هذا النوع من النفقات من جهة وتوجيهه من جهة أخرى ليعمل على تحفيز وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة المسببة للنمو الاقتصادي.
- إنشاء مركز للمعطيات في الجزائر يكون بمثابة بنك للمعلومات معتمد، خاص بكل المعطيات الاقتصادية والمالية وأن تكون الأرقام صحيحة غير مبالغ فيها لكي يكون باستطاعتنا بناء نماذج تكون ذات جودة إحصائية عالية تليق بعملية الاستشراف والتنبؤ لتجنب أي صدمة مستقبلية ولتسطير سياسات صحيحة ورشيدة لا العشوائية والارتجالية.

وفي الأخير بالرغم من النتائج التي توصلنا إليها فهناك حاجة إلى المزيد من البحوث في هذا المجال لتدارك الأخطاء مستقبلا، ولقد وجدنا قلة الدراسات والبحوث التي تناولت اقتصاد الجزائر باستعمال الأساليب الإحصائية المتقدمة، فأغلبها هي دراسات وصفية بحت، فكانت معالجتنا للموضوع باستعمال نماذج حديثة، محاولة إسقاط الدراسات السابقة التي تمت في مختلف الدول على معطيات الاقتصاد الجزائري للفترة من 1990 إلى 2017، إلا أن الدراسة تمثل محاولة تشوبها بعض النقائص وتمثل سبيلا لفتح المجال أمام البحوث والمواضيع التي يمكن أن نقترحها كتطوير وإثراء هذا النوع من المواضيع من بينها :

- ✓ ضرورة التعمق في الدراسات والبحوث باستخدام الأساليب الإحصائية والكمية التي لها دور فعال في تحليل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية تحليلا علميا سليما مما يعين متخذي القرارات على وضع خططهم السليمة.
- ✓ إجراء دراسة قياسية حول علاقة الإنفاق الحكومي بالمعطيات الاقتصادية الأخرى كالتضخم و لبطالة و غيرها من العوامل المفسرة للإنفاق الحكومي.
- ✓ إجراء دراسة قياسية (نمذجة) على الإنفاق الحكومي في الجزائر.
- ✓ إجراء دراسة تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر.

المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية

1– الكتـب :

01– ابدجمان مايكل، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر 1999.

02– أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، سنة 2007.

03– بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

04– جلاطو جيلاني، الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، سنة 2005.

05– حامد عبد المجيد دراز،د.السعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002.

06– حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

07– كمال سلطان محمد سالم، الإحصاء الاحتمالي، الإبراهيمية، دار الجامعة، سنة 2004.

08– محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003.

09– محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2014.

10– محمد الصغير بعلي، د يسرى ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2005.

11- محمد الصغير بعلي ، يسرى ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم لنشر، عنابة، سنة 2003.

12- محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع الاقتصاد المالي ، موفم لنشر والتوزيع -ENAG ، الجزائر، سنة 2004.

13- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، لبنان سنة 2008.

14- محمّد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النّظريّة والتّطبيق، مصر, مؤسّسة شباب الجامعة، سنة 1999.

15 - محمد عمر حماد أبو دوح، المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

16- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، سنة 2015.

17- المنجد في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، سنة 2001.

18- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى 2011، دار العجلة، الأردن، 2011.

19- عبد القادر محمد عطية محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الجامعة، الاسكندرية .

20- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية إسلامية، الطبعة الخامسة، بدون دار نشر.

21- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات، لطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية ، الإسكندرية، سنة 2002.

22- عادل احمد حشيش،أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام، دار النهضة

العربية للطباعة، بيروت، سنة 1992.

23- صخري عمر، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

24- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2011.

25- شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2000.

26- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

27- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتواره جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2014.

28- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2005.

29- ضياء مجيد المسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

30- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2013.

2- الرسائل و الأطروحات و الدراسات الجامعية

01- حسيبة مداني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر (1980 - 2014)، دراسة جامعية، جامعة برج بوعريريج الجزائر.

02- محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010.

03- سلوى عبد الرحمن العيسى ، اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، سنة 2006 .

04- سامي ولسن حبيب، اثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، سنة 1995.

05- سمير بن عباس، دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009 رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012.

06- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة سنة 2006/2005.

07- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 2014، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013

08- خميرة بشير، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الجمالي في الجزائر (1980 - 2014)، دراسة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة الجزائر، 2016.

03 -المجلات و الجرائد :

01- بن عناية جلول وسرير عبد القادر، تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR (2014 1980)، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 15 المجلد 02، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، 2016.

02- زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1970-1998)، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 15 العدد2، 2001.

03- مجلة التمويل والتنمية، دور صندوق النقد الدولي قي التكييف، واشنطن،سبتمبر 1990.

04- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد28 العدد الثاني سنة 2012 .

04-القوانين و المراسيم و التعليمات :

01- المادة 23 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية.

02- المادة 24 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية.

03- المادة 35 من القانون رقم84 /17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية

1-Mémoires:

01- Ibrahem Mohamed, al bataineh,the impact of government expenditure on economic – growth in Jordon, interdisciplinary jornal of contemporare research in business, vol 4, n 6, al-bayt university, Jordon,2012

02- Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner's law , applied econometrics , Stockholm university .

ثالثا : المواقع الإلكترونية

01- موقع رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

02- موقـــــع CNN بالعربيـــــة تـــــاريخ التصـــــفح 2018/05/12

الملاحق

الملحق رقم 01 : دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGI

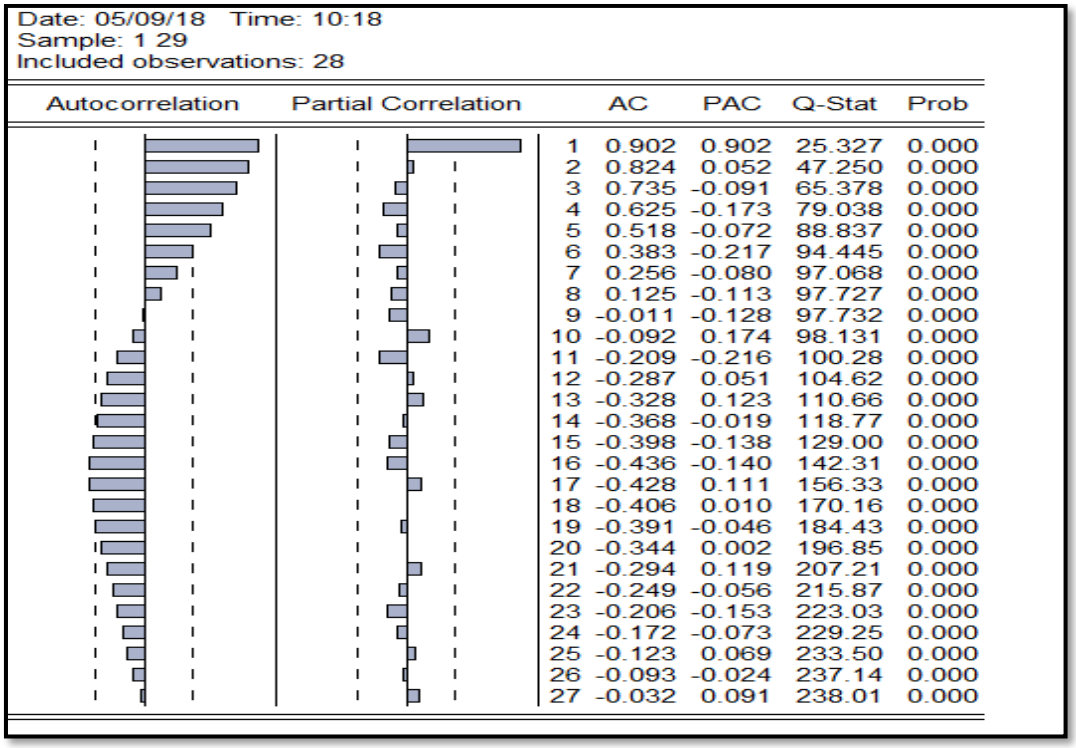

Date: 05/09/18 Time: 10:18
Sample: 1 29
Included observations: 28

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	0.902	0.902	25.327	0.000
			2	0.824	0.052	47.250	0.000
			3	0.735	-0.091	65.378	0.000
			4	0.625	-0.173	79.038	0.000
			5	0.518	-0.072	88.837	0.000
			6	0.383	-0.217	94.445	0.000
			7	0.256	-0.080	97.068	0.000
			8	0.125	-0.113	97.727	0.000
			9	-0.011	-0.128	97.732	0.000
			10	-0.092	0.174	98.131	0.000
			11	-0.209	-0.216	100.28	0.000
			12	-0.287	0.051	104.62	0.000
			13	-0.328	0.123	110.66	0.000
			14	-0.368	-0.019	118.77	0.000
			15	-0.398	-0.138	129.00	0.000
			16	-0.436	-0.140	142.31	0.000
			17	-0.428	0.111	156.33	0.000
			18	-0.406	0.010	170.16	0.000
			19	-0.391	-0.046	184.43	0.000
			20	-0.344	0.002	196.85	0.000
			21	-0.294	0.119	207.21	0.000
			22	-0.249	-0.056	215.87	0.000
			23	-0.206	-0.153	223.03	0.000
			24	-0.172	-0.073	229.25	0.000
			25	-0.123	0.069	233.50	0.000
			26	-0.093	-0.024	237.14	0.000
			27	-0.032	0.091	238.01	0.000

الملحق رقم 02 : دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGS

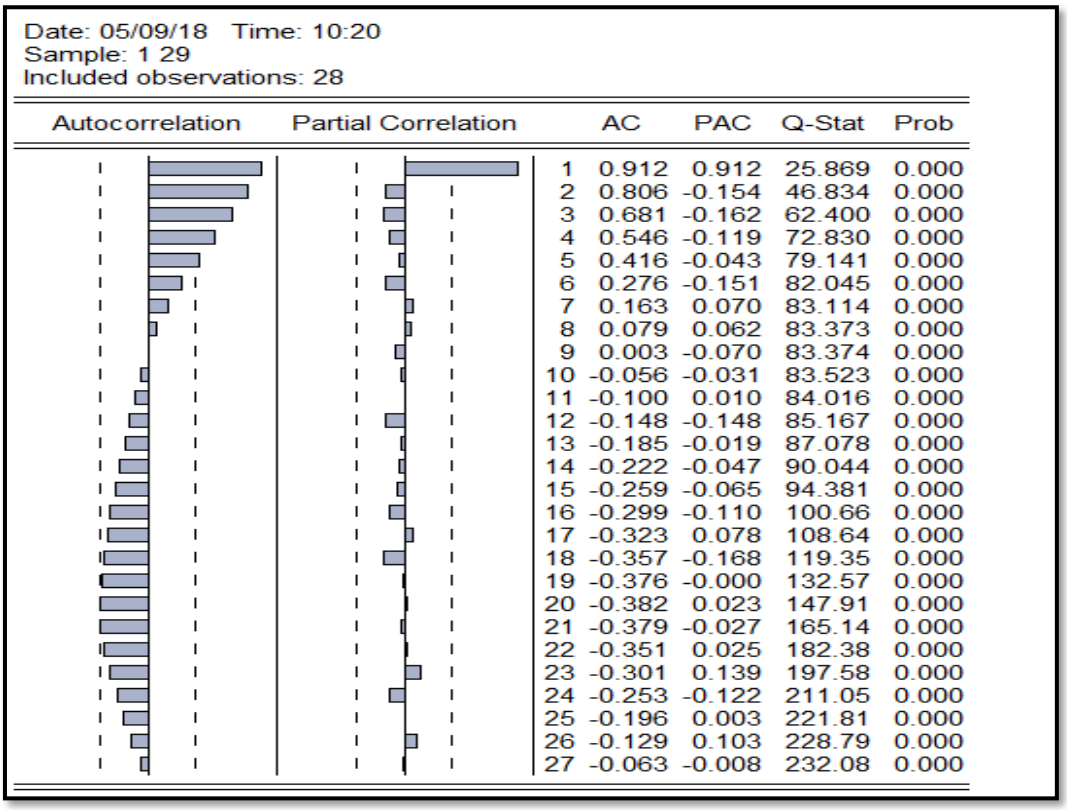

Date: 05/09/18 Time: 10:20
Sample: 1 29
Included observations: 28

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	0.912	0.912	25.869	0.000
			2	0.806	-0.154	46.834	0.000
			3	0.681	-0.162	62.400	0.000
			4	0.546	-0.119	72.830	0.000
			5	0.416	-0.043	79.141	0.000
			6	0.276	-0.151	82.045	0.000
			7	0.163	0.070	83.114	0.000
			8	0.079	0.062	83.373	0.000
			9	0.003	-0.070	83.374	0.000
			10	-0.056	-0.031	83.523	0.000
			11	-0.100	0.010	84.016	0.000
			12	-0.148	-0.148	85.167	0.000
			13	-0.185	-0.019	87.078	0.000
			14	-0.222	-0.047	90.044	0.000
			15	-0.259	-0.065	94.381	0.000
			16	-0.299	-0.110	100.66	0.000
			17	-0.323	0.078	108.64	0.000
			18	-0.357	-0.168	119.35	0.000
			19	-0.376	-0.000	132.57	0.000
			20	-0.382	0.023	147.91	0.000
			21	-0.379	-0.027	165.14	0.000
			22	-0.351	0.025	182.38	0.000
			23	-0.301	0.139	197.58	0.000
			24	-0.253	-0.122	211.05	0.000
			25	-0.196	0.003	221.81	0.000
			26	-0.129	0.103	228.79	0.000
			27	-0.063	-0.008	232.08	0.000

الملحق رقم 03 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGS) باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.148403	0.4938
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGS)
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 13:34
Sample (adjusted): 1995 2017
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGS(-1)	-0.443768	0.206557	-2.148403	0.0473
D(LGS(-1))	0.009110	0.248466	0.036667	0.9712
D(LGS(-2))	0.293549	0.207833	1.412424	0.1770
D(LGS(-3))	0.259872	0.164983	1.575141	0.1348
D(LGS(-4))	0.179425	0.174697	1.027067	0.3197
C	5.036545	2.326139	2.165195	0.0458
@TREND("1990")	0.022989	0.011363	2.023168	0.0601

R-squared	0.460186	Mean dependent var	0.050105
Adjusted R-squared	0.257756	S.D. dependent var	0.055129
S.E. of regression	0.047495	Akaike info criterion	-3.010579
Sum squared resid	0.036093	Schwarz criterion	-2.664994
Log likelihood	41.62166	Hannan-Quinn criter.	-2.923665
F-statistic	2.273309	Durbin-Watson stat	2.032558
Prob(F-statistic)	0.088724		

الملحق رقم 04 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGS) باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: LGS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.847094	0.4938
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGS)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 10:11
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGS(-1)	-0.083989	0.022035	-3.811679	0.0008
C	1.074924	0.265338	4.051152	0.0004

الملحق رقم 05 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGI) باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.585410	0.7721
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGI)
Method: Least Squares
Date: 06/17/18 Time: 14:33
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGI(-1)	-0.239432	0.151022	-1.585410	0.1260
C	2.737484	1.645263	1.663858	0.1091
@TREND("1990")	0.011046	0.010578	1.044166	0.3068

الملحق رقم 06 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (LGI) باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: LGI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.053355	0.2639
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGI)
Method: Least Squares
Date: 06/17/18 Time: 14:36
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGI(-1)	-0.088234	0.042970	-2.053355	0.0506
C	1.103482	0.508872	2.168487	0.0398

الملحق رقم 07 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGDP) باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.199624	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.077694	0.207264	-5.199624	0.0000
C	0.095430	0.023975	3.980400	0.0006
@TREND("1990")	-0.002725	0.001076	-2.532606	0.0186

الملحق رقم 08 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGDP) باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.102090	0.0040
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:02
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-0.825003	0.201118	-4.102090	0.0004
C	0.042666	0.013134	3.248505	0.0034

الملحق رقم 09 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGDP) باستعمال النموذج الأول

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.131607	0.0341
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:02
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-0.300506	0.140976	-2.131607	0.0431

الملحق رقم 10 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGS) باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: DLGS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.920323	0.0028
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGS)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 10:36
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGS(-1)	-1.025598	0.208441	-4.920323	0.0001
C	0.125711	0.037669	3.337220	0.0029
@TREND("1990")	-0.004336	0.001842	-2.354001	0.0275

الملحق رقم 11 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGS) باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: DLGS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.962055	0.0056
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGS)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGS(-1)	-0.790814	0.199597	-3.962055	0.0006
C	0.046974	0.018895	2.486082	0.0203

الملحق رقم 12 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGS) باستعمال النموذج الأول

Null Hypothesis: DLGS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.140487	0.0031
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGS)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGS(-1)	-0.457883	0.145800	-3.140487	0.0049
D(DLGS(-1))	-0.691267	0.173025	-3.995180	0.0007
D(DLGS(-2))	-0.385337	0.161413	-2.387274	0.0265

الملحق رقم 13 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGI) باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: DLGI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.853187	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGI)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGI(-1)	-1.224809	0.209255	-5.853187	0.0000
C	0.155413	0.060085	2.586553	0.0165
@TREND("1990")	-0.005764	0.003423	-1.683792	0.1057

الملحق رقم 14 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGI) باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: DLGI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.412999	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGI)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGI(-1)	-1.143431	0.211238	-5.412999	0.0000
C	0.066352	0.029574	2.243566	0.0344

الملحق رقم 15 : دراسة إستقرارية للسلسلة الزمنية (DLGI) باستعمال النموذج الأول

Null Hypothesis: DLGI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.587419	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGI)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:07
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGI(-1)	-0.915105	0.199481	-4.587419	0.0001

الملحق رقم 16 : دراسة إستقرارية للسلسلة بواقي للنموذج باستعمال النموذج الثالث

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.316190	0.0850
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.536768	0.161863	-3.316190	0.0029
C	-0.029369	0.020352	-1.443044	0.1619
@TREND("1990")	0.001875	0.001269	1.476935	0.1527

الملحق رقم 17 : دراسة إستقرارية للسلسلة بواقي للنموذج باستعمال النموذج الثاني

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.163974	0.0336
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.523252	0.165378	-3.163974	0.0041
C	-0.003089	0.010110	-0.305564	0.7625

الملحق رقم 18 : دراسة إستقرارية للسلسلة بواقي للنموذج باستعمال النموذج الأول

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.209992	0.0024
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 06/18/18 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.521011	0.162309	-3.209992	0.0035